

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء
لمهمة الشؤون الاجتماعية
لسنة 2023

فيفري 2024

الفهرس

03	<u>المحور الأول : تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2023</u>
04	1-ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة
07	2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة
12	<u>المحور الثاني : الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023</u>
13	I. برنامج الشغل والعلاقات المهنية
14	1- نتائج أداء البرنامج
20	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
25	II. برنامج الضمان الاجتماعي
26	1- نتائج أداء البرنامج
40	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
44	III. برنامج النهوض الاجتماعي
45	1- نتائج أداء البرنامج
53	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
58	VI. برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
59	1- نتائج أداء البرنامج
64	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
69	V. برنامج القيادة والمساندة
70	1- نتائج أداء البرنامج
73	2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج
77	<u>المحور الثالث : الملاحق</u>
78	1- بطاقة النوع الاجتماعي-إنجازات 2023
100	2- الجداول المدعمة لأداء البرامج

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2023

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2023:

تعمل مهمة الشؤون الإجتماعية على تجسيد سياسة الدولة في المجال الاجتماعي والرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفنائه وأجياله ودعم الرفاه والسلم الاجتماعيين. وذلك بتوفير مقومات العيش الكريم لكافة الفئات الاجتماعية من الفئات الهشة ومحدودة الدخل والأجراء بالقطاعيين العام والخاص إضافة إلى توفير مناخ إجتماعي ملائم يكرس قيم العمل والتعويل على الذات ويحفز على الاستثمار وتطوير الذات. إضافة إلى توفير الحماية الاجتماعية من خلال ضمان خدمات اجتماعية ذات جودة وتقريبها من المواطنين والعمل على إيجاد حلول تضمن ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي. كما تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية على تعزيز مشاركة التونسيين بالخارج في الحياة العامة ومساهماتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتجسد استراتيجية المهمة من خلال جملة من الأولويات الإستراتيجية الأساسية والتي تتمثل في:

- ✓ ضمان توفر مقومات العمل اللائق،
 - ✓ توسيع التغطية الاجتماعية لتكون شاملة ودامجة والمحافظة على التوازنات المالية لانظمة الضمان الاجتماعي،
 - ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة ومحدودة الدخل والعمل على الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية،
 - ✓ الإحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج وإشراكهم في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني،
 - ✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية وتوظيفها بطريقة ناجعة قصد تحقيق أهداف السياسات العمومية لمهمة الشؤون الاجتماعية.
- ويتم تجسيد هذه الإستراتيجية عبر البرامج التالية:

- برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- برنامج الضمان الاجتماعي
- برنامج النهوض الاجتماعي

• برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

• برنامج القيادة والمساندة

وقد تمكنت مهمة الشؤون الاجتماعية من تحقيق جملة من الانجازات بعنوان سنة 2023 وذلك

على النحو التالي :

■ في مجال الشغل والعلاقات المهنية:

✓ ارتفاع عدد العملة المشمولين بزيارات التفقد من خلال برمجة حملة لمراقبة تشغيل الأجانب خلال السداسي الأول 2023 نتج عنها 641 زيارة شملت 206 عاملا أجنبيا. وحملة خلال السداسي الثاني 2023 هدفها مراقبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة نتج عنها 2604 زيارة شملت 317788 عاملا من بينهم 101080 عامل تابعين لمؤسسات القطاع الخاص والمنشآت العمومية بدعم لوجستي من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (توفير أسطول السيارات الإدارية لانجاز الحملات)

✓ استهداف المؤسسات العمومية ذات التشغيلية المرتفعة بحملات المراقبة في كل من ولاية صفاقس وسوسة والمنستير وزغوان وبن عروس مما أدى لاستهداف وتغطية عدد أكبر من الأجراء بخدمات مصالح تفقد الشغل وتفقد طب الشغل على غرار:

- شركة فسفاط قفصة المشغلة ل 6690 عاملا

- شركات البيئة والغراسة والبستنة بكل من:

• قفصة : 2291 عاملا

• المظيلة : 685 عاملا

• المتلوي: 1487 عاملا

• ام العرائس : 1788 عاملا

• الرديف: 1700 عاملا

■ في مجال الضمان الاجتماعي:

✓ تعزيز التوازنات الالية للصناديق الاجتماعية من خلال الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصناديق الاجتماعية وتكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

✓ بلورة خطة عمل لاستقطاب القطاع غير المهيكل لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك من خلال اعتماد خطة اتصالية تهدف إلى نشر ثقافة الضمان الاجتماعي عبر تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على

عين المكان، بالإضافة إلى حملات المراقبة الميدانية بالشراكة مع جهاز تفقدية الشغل وذلك تنفيذاً لبنود الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.

✓ مواصلة الأعمال المتصلة بمراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض.

✓ تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبك، اليونان، صربيا، تركيا...).

✓ العمل على تفعيل الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021 المتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية مما ساهم في تقليص آجال تصفية الجرايات.

■ في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج: (الملحق عد 10)

✓ تنظيم ندوات خاصة بالاستثمار (03 ندوات).

✓ متابعة انجاز برامج التعاون الدولي (برنامج " حاجتي بيك " MOBI TRE و برنامج Widu « Africa »)

✓ تنظيم لقاءات مع ممثلي الهياكل المعنية بالتنمية (تنظيم لقاء مع ممثل عن البنك المركزي لتبليغ مطالب الجالية)

✓ تحيين سجل الكفاءات التونسية بالخارج و أصحاب الأعمال الجمعيات و تعزيز العمل الشبكي.

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%98.37	-4.154	250.296	254.450	اعتمادات الدفع	نفقات التأجير
%98.30	-4.331	25 0.119	254.450	اعتمادات التعهد	
%104.24	912	22.412	21.500	اعتمادات الدفع	نفقات التسيير
%102.19	471	21.971	21.500	اعتمادات التعهد	
%99.76	-5.472	2308.878	2314.350	اعتمادات الدفع	نفقات التدخلات
%97.30	-62.408	2251.942	2314.350	اعتمادات التعهد	
%92.25	-504	5.996	6.500	اعتمادات الدفع	نفقات الاستثمار
%40.81	-8.878	6.122	15.000	اعتمادات التعهد	
				اعتمادات الدفع	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات التعهد	
%99.65	-9.218	2587.582	2596.800	اعتمادات الدفع	المجموع
%97.12	-75.147	2530.154	2605.300	اعتمادات التعهد	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

قدرت ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 بـ 2596.800 أ.د تعهدا و 2605.300 أ.د دفعا مسجلة انخفاضا يقدر بـ 696.700 أ.د مقارنة بقانون المالية الأصلي (3302.000 أ.د) .

وتتوزع الاعتمادات بين مختلف البرامج كالتالي :

- برنامج الشغل والعلاقات المهنية : 29.797 أ.د تعهدا و 29.857 أ.د دفعا .
- برنامج الضمان الاجتماعي : 1168.977 أ.د تعهدا و 1168.977 أ.د دفعا .
- برنامج النهوض الاجتماعي : 1301.533 أ.د تعهدا و 1304.253 أ.د دفعا .
- برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج : 33.864 أ.د تعهدا و 33.864 أ.د دفعا .
- برنامج القيادة والمساندة : 62.629 أ.د تعهدا و 68.349 أ.د دفعا .
- يقدر الفارق بين الاعتمادات المنجزة (2530.153 أ.د) والاعتمادات الجمالية المرصودة لمهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2023 : 2605.300 أ.د - 75.147 - أ.د دفعا

■ نفقات التأجير :

- قدرت نفقات التأجير بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 بـ 254.450 أ.د وبلغت الاعتمادات المدفوعة 250.296 أ.د مع تسجيل فارق بـ 4.154 - أ.د ويعود أساسا إلى :
- خروج عدد كبير من الأعوان على التقاعد المبكر
 - برمجة انعكاس مالي لعودة أعوان صادرة في شأنهم أحكام قضائية ولم يتم استكمال الإجراءات
 - فواضل اعتمادات تأجير أعوان غادروا الوزارة على إثر نقل خارجية وإلحاق.
 - برمجة انعكاس مالي للعودة على إثر الإلحاق ولم يتم الإجراء نتيجة عمليات الإدماج
 - التأخير في إنجاز الترقيات المبرمجة
- هذا الفارق انعكس على صحة التقديرات التي تم ضبطها لقسم التأجير باعتبار أن الانعكاس المالي لبعض الإجراءات والتقديرات لم تكن متوقعة أو لم يتم إنجازها بالكامل .

■ نفقات التسيير :

قدرت نفقات التسيير بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 بـ 21.500 أ.د وبلغت الاعتمادات المدفوعة 21.971 أ.د مع تسجيل فارق بـ 912 أ.د وتتأني الزيادة أساسا من تحويل اعتمادات من قسم التدخلات لتغطية نفقات التسيير نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وأسعار الوقود وارتفاع نسبة التضخم وضرورة تغطية حاجيات المؤسسات العمومية العاملة في مجال النهوض الاجتماعي .

■ نفقات التدخلات :

- قدرت نفقات التدخلات بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 بـ 2314.350 أ.د وبلغت الاعتمادات المدفوعة 2251.942 أ.د مع تسجيل فارق بـ 62.408 - أ.د ويعود أساسا إلى :
- عدم صرف التحويلات المالية بعنوان منحة الأطفال في سن 0-6 سنوات والبالغة 55.263 أ.د (بصدد استكمال الإجراءات...)
 - تعطل مسار بعض المشاريع الجهوية المسندة في إطار بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة - بعث موارد رزق للمعاقين و برنامج مجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات المعوزة (إشكاليات إجرائية إدارية - لوجيستية...)

■ نفقات الاستثمار :

- قدرت نفقات الاستثمار بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 بـ 15.000 أ.د وبلغت الاعتمادات المدفوعة 6.122 أ.د مع تسجيل فارق بـ 8.878 - أ.د ويعود أساسا إلى :
- تعطل إجراءات القيام بالصفقات العمومية نتيجة تغيّر السوق وسعر الصرف وتأثيرها على مشاركة المزودين في الصفقات العمومية وصعوبة التعاقد معهم
 - التعقيدات الإدارية في اقتناء العقارات و الحصول على رخص البناء (على غرار المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية)
 - صعوبة التنسيق مع الهياكل المتدخلة في بناء المشاريع الوطنية (خاصة مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان نظرا لكثرة المشاريع المناطة بعهدتها...)

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 ق. م التعديلي (1)	البرامج	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
%94.92	-1.515	28.282	29.797	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1 الشغل والعلاقات المهنية
%92.33	-2.291	27.566	29.857	اعتمادات الدفع	
%101.19	13.958	1182.935	1168.977	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2 الضمان الاجتماعي
%101.19	13.942	1182.919	1168.977	اعتمادات الدفع	
%98.58	-18.523	1283.010	1301.533	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3 النهوض الاجتماعي
%94.09	-77.102	1227.151	1304.253	اعتمادات الدفع	
%97.31	-910	32.955	33.864	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4 الهجرة والتونسيين بالخارج
%97.10	-981	32.884	33.864	اعتمادات الدفع	
%96.44	-2.229	60.400	62.629	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة
%87.25	-8.716	59.633	68.349	اعتمادات الدفع	
%99.65	-9.218	2587.582	2596.800	اعتمادات التعهد	المجموع
%97.12	-75.147	2530.154	2605.300	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهد تنفيذ ميزانية المهمة تفاوتاً بين مختلف البرامج وأهم الفوارق تعلقت أساساً ببرنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي حيث بلغت إنجازات برنامج النهوض الاجتماعي مقارنة بالتقديرات تفاوتاً قارب 14 م.د نتيجة تحقيق موارد إضافية بحساب صندوق تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي التي أدت إلى تحسين جزئي للتوازنات المالية للصناديق الاجتماعية وتحسين الأداء خاصة على مستوى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض .

وبالنسبة لبرنامج النهوض الاجتماعي وخاصة على مستوى قسم التدخلات التي تمثل الجزء الأكبر من ميزانية البرنامج تمّ صرف الاعتمادات المخصصة أساساً للنشاط عدد 2 (صرف المساعدات لفائدة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل) وذلك في إطار المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة وللنشاط عدد 3 و4 (الشراكة مع الجمعيات وتعليم الكبار) والمساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية والتقليص من نسبة الأمية .

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

- برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- رئيس البرنامج : السيدة حياة بن اسماعيل عوضا عن السيد شكري والي
- تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: بداية من تاريخ 28 أوت 2023

1-نتائج أداء البرنامج:

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار مساهمته في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق وإستقرار السلم الاجتماعي باعتبار دوره في تعزيز قدرة العمال في الإنتاج كما ونوعا وضمانا لسلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي إضافة لإعتباره معيارا لتقدم الانسان العامل ورقيه والحفاظ عليه باعتباره اهم أحد مقومات الاقتصاد وعناصره.

وتتجسد استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية في إرساء ثقافة تقوم على إدراك أهمية وحيوية القطاع وارتباطه بجودة الحياة من خلال تحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج المتمثل في ضمان توفر مقومات العمل اللائق التي تتلخص في أربع عناصر شاملة وهي إتاحة الفرص للجميع للحصول على عمل منتج يدر دخلا عادلا، تحقق الامن في مكان العمل ، الحماية الاجتماعية للاسر وتطوير الذات والاندماج الاجتماعي . من خلال عدد من الأولويات :

- ✓ التصدي لأشكال التشغيل الهش والمساهمة في دفع النمو والإنتاجية،
- ✓ المساهمة في توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية وتعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية والترفيه في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.
- كما تعمل مصالح برنامج الشغل والعلاقات المهنية على المساهمة في الحد من الفوارق بين الجنسين في بعض الانشطة على غرار العمل الفلاحي حيث تبين من خلال الرصد الاولي لوضعية العاملات الفلاحية وجود تمييز سواء على مستوى الاجر أو على مستوى التصنيف او الاختصاص المهني. ولا تعتبر هذه الاخلالات والممارسات اللاقانونية التي تكرر الفارق بين الجنسين نتيجة لقصور تشريعي وانما انعكاس لممارسات جرت بها العادة تعود الى العقلية والموروث المتعلق بهذا النشاط بالذات. وقد تم في هذا الإطار اعداد خطة عمل ستنتقل قريبا حالما تتوفر احصائيات ومخرجات العمل الميداني المكثف الخاص بالقطاع الفلاحي.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان توفر شروط العمل اللائق

يعكس الهدف الاستراتيجي لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية المتمثل في ضمان شروط العمل اللائق ومكوناته، التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال الشغل والعلاقات المهنية (نقصد الشغل + نقصد طب الشغل) في إطار تنفيذ استراتيجية مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية المتمثلة في دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي والنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية وحماية حقوق الأجراء والمساهمة في الحفاظ على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشر 1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات النققد (مؤشر تراكمي)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	56%	%114.25	%59.41	52%	%44.07	%44.12	%

ملاحظة تتعلق باحتساب المؤشر: تم خلال سنة 2022 احتساب عدد العمال المشمولين بزيارات النققد والمتابعة العادية لمعاينة الظروف العامة للصحة والسلامة المهنية والزيارات التي تمت على إثر حادث شغل قاتل أو خطير، دون احتساب عدد عمال المؤسسات التي تمت زيارتها في إطار دراسة أماكن العمل أو مراقبة مصلحة طبية للشغل أو برنامج جهوي للوقاية، أو في إطار لجان المصادقة على وحدات الإنتاج الغذائي، ولجنة دراسة مطالب التخفيض في نسب المساهمات بنظام جبر الأضرار الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية ومطالب القروض ومنح الاستثمار المخصصة لتمويل مشاريع الصحة والسلامة المهنية، لجنة إسناد الجائزة الوطنية للصحة والسلامة المهنية، ويبلغ المؤشر سنة 2023 إذا ما اعتمدنا نفس طريقة الاحتساب 480750 عامل (220846 ذكور و259904 إناث)

بلغ العدد الجملي للعملة المشمولين بزيارات النققد (مجال نقصد الشغل والمصالحة+ مجال نقصد طب الشغل والسلامة المهنية) سنة 2023 عدد 712935 عاملا اي بنسبة 59.41% من مجموع العملة الناشطين على المستوى الوطني الخاضعين لمجلة الشغل. وقد سجل بذلك ارتفاعا عن تقديرات 2023 المقدرة بـ 52% وبذلك بلغت نسبة الإنجاز 114.25%. ويعود ذلك الى:

- ارتفاع عدد العملة المشمولين بزيارات النققد في مجال نقصد طب الشغل والسلامة المهنية الراجع بدوره الى تسجيل زيارات لمؤسسات كبرى ذات قدرة تشغيلية عالية في كل من ولاية صفاقس وسوسة والمنستير وزغوان وبن عروس.
- ارتفاع عدد العملة المشمولين بزيارات النققد في مجال نقصد الشغل والمصالحة والذي يعود بدوره الى انجاز حملتي مراقبة حملة خلال السداسي الأول لسنة 2023 هدفها مراقبة تشغيل الأجانب نتج عنها 641 زيارة شملت 206 عاملا أجنبيا. وحملة خلال السداسي الثاني لسنة 2023 هدفها

مراقبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة نتج عنها 2604 زيارة شملت 317788 عاملا من بينهم 101080 عاملا تابعين للمنشآت العمومية.

- الدعم اللوجستي من طرف الإدارة العامة للصناديق الاجتماعية المتمثل في توفير عدد 51 سيارة إدارية بصفة ظرفية للقيام بزيارات حملة مراقبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة خلال السداسي الثاني من سنة 2023 (الملحق عدد 1)
- انخراط أكثر من 70% من متفدي الشغل بمختلف الخطط الجهوية في حملة مراقبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة (217 متفقدًا للشغل من إجمالي 302 متفقدًا موزعين على كامل جهات البلاد : 125 متفقدًا مراقبة + 21 متفقدًا رئيس وحدة مراقبة + 16 متفقدًا رئيس وحد النهوض بالحوار الاجتماعي + 55 متفقدًا رئيس وحدة محلية) .

- المؤشر الفرعي: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل: (الملحق عدد 2)

بلغ عدد زيارات التفقد في مجال تفقد الشغل 18387 زيارة (10214 زيارة تفقد و 4928 زيارة متابعة و 641 زيارة في إطار حملة تشغيل الأجانب و 2602 زيارة في إطار حملة مراقبة تشغيل ذوي الإعاقة) شملت 763500 عاملا (379237 اناث و 384263 ذكور) أي بنسبة 63.62% من مجموع العملة الخاضعين لمجلة الشغل. مقابل 17318 زيارة سنة 2022 شملت 604109 عامل. ويعود ارتفاع عدد العمال المشمولين بالزيارة وارتفاع نسبة الإنجاز خاصة إلى:

- ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة في إطار حملة مراقبة تشغيل ذوي الإعاقة التي شملت مؤسسات القطاع الخاص والمنشآت العمومية ذات تشغيلية عالية على غرار شركة فسفاط قفصة وشركات البيئة والغراسة والبستنة بكل من قفصة، المظيلة، المتلوي، ام العرائس والرديف.
- تدعيم اسطول السيارات خلال الحملة بالسيارات التابعة للصناديق الاجتماعية باذن من السيد وزير الشؤون الاجتماعية مما جعل نتائج الحملة على مستوى عدد العملة خلال السداسي الثاني (317788 عاملا) ارفع من عدد العملة المشمولين بالزيارات العادية خلال نفس السداسي (209910 عاملا).

- المؤشر الفرعي : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية (الملحق عدد 3)

بلغ عدد زيارات تفقد ظروف الصحة والسلامة المهنية خلال سنة 2023، 6508 زيارة (4638 زيارة تفقد و 1870 زيارة متابعة) وشملت زيارات التفقد دون احتساب زيارات المتابعة 662369 عامل (306247 ذكور و 356142 اناث) أي بنسبة 55.2% من مجموع العملة مقابل 7951 زيارة سنة 2022 شملت 435.590 عاملا . ورغم استهداف عدد اكبر من العملة المستهدفين بالزيارات إلى أن سنة 2023 شهدت انخفاضا في عدد زيارات التفقد يعود ذلك إلى الأسباب التالية:

- تعطب أسطول السيارات ببعض أقسام تفقد طب الشغل والسلامة المهنية وعدم توفر الاعتمادات اللازمة لإصلاحها وللقيام بالصيانة الدورية مما أثر على نسق الزيارات الميدانية على غرار ولاية سيدي بوزيد (177 زيارة سنة 2022 مقابل 101 سنة 2023) ولاية باجة (384 زيارة سنة 2022 مقابل 235 سنة 2023) وولاية زغوان (645 زيارة سنة 2022 مقابل 237 سنة 2023)

- تواصل الشغور الحاصل على مستوى أقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بولايات جندوبة القصرين وقبلي، وبالنسبة لولاية القصرين تم تكليف رئيس قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بسيدي بوزيد بالقيام بزيارات تفقد دورية لمؤسسات ولاية القصرين إلى جانب ولاية سيدي بوزيد، إلا أن تعطب سيارة قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بسيدي بوزيد حال دون مواصلة النشاط الميداني بولاية القصرين مما أدى إلى تراجع عدد الزيارات بها من 102 زيارة سنة 2022 إلى 46 سنة 2023.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

□ في مجال تفقد الشغل:

- الغياب الكلي لتبادل المعطيات الإحصائية بين هياكل مجال الشغل والعلاقات المهنية وبقية الهياكل المتدخلة على غرار هياكل النهوض الاجتماعي ومصالح وزارة المرأة والطفولة والمسنين .
- التوقف ظرفيا عن استغلال تطبيق تفقد الشغل إثر الشروع في إعادة هيكلتها وتطويرها بادماج مختلف الإدارات العامة الراجعة للهيئة بما يتماشى ومتطلبات احصائيات مجال تفقد الشغل.
- تراجع عدد متفقد الشغل على مستوى الجهات (من 302 متفقد الى 291 متفقد) بسبب عدم تعويض المحالين على شرف المهنة (عددهم 7) والملحقين الى هياكل أخرى (عددهم 5) هذا فضلا عن ان عدد المتفقد المعنيين بالمراقبة (أصبح في حدود 125 متفقد) قد تراجع منذ ان تم احداث الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية والتي أصبحت تضم 3 إدارات عامة (ضمت 33 متفقد ومتفقدة شغل).
- نقص تكوين متفقد الشغل في الإعلامية رغم الضرورة الملحة لاستعماله في اعداد التقارير وتوفير المعطيات الإحصائية.
- تهالك اسطول السيارات واسترجاع السيارات المعطبة كليا الى مستودع الوزارة وتواصل تعطل صفقة شراء السيارات واللجوء لاستغلال سيارات الصناديق الاجتماعية بصفة ظرفية (وعددتها 51 سيارة) في إطار اتفاقية شراكة بين الهيئة العامة للشغل والإدارة العامة للصناديق الاجتماعية (فترة حملة مراقبة تشغيل ذوي الإعاقة).
- تواصل تعطل المجلس الوطني للحوار الاجتماعي مما عرقل النظر في إمكانية المصادقة على بعض اتفاقيات العمل الدولية على غرار الاتفاقية رقم 155 بشأن الصحة والسلامة المهنية والتفافية رقم 190 بشأن القضاء على العنف والتحرش في مواقع العمل الى جانب عدم الإعلان الى حد الان على المصادقة على الاتفاقية رقم 129 بشأن تفقد الشغل في القطاع الفلاحي رغم استكمال إجراءات المصادقة عليها وتنزل هذه الاتفاقية في إطار تكريس العمل اللائق في كل الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي
- عدم مراجعة احكام مجلة الشغل وتنقيحه في إطار تطوير تشريع الشغل بما يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها والتحول التي شهدتها المؤسسات والعلاقات الشغلية وبروز أنماط جديدة للعمل وما يتلاءم أيضا بجندرة الميزانية والعمل على تحسين وضعية العاملات الفلاحيات والمساواة بين الجنسين في مكان العمل.
- انسلاخ بعض القطاعات التي تمر بصعوبات من الاتفاقيات المشتركة القطاعية (قطاع تعليب الزيوت المدعمة، قطاع تجارة الاقمشة والملابس الجاهزة،) ما يؤثر سلبا على حسن انفاذ وتطبيق تشريع الشغل المتمثلة في ان المؤسسات سوف تتعرض الى صعوبة في تحديد النظام القانوني

الواجب تطبيقه لعدم توفر الامكانية القانونية لخضوع عمال المؤسسة الواحدة لنظامي تاجير مختلفين.

- تعثر المفاوضات في بعض القطاعات (الشحن والتفريغ، المقاهي، موزعي الادوية، رياض الاطفالن التعليم الخاص، نقل البضائع عبر الطرقات...) وهذا ماجعل بعض القطاعات تنزلق من المهيكل الى الغير مهيكل (قطاع المقاهي ونقل البائع مثال) كما يتسبب ويؤسس الى التمييز بين العمال وصعوبة تطبيق تشريع الشغل وتراجع حقوق العمال (الترقية، تحسين الأجور...).
- عدم تمكين متفقد الشغل من تكوين خصوصي للتعامل مع الملفات المستجدة في البرنامج كالنوع الاجتماعي (كيفية رصد الإشكاليات المتعلقة به، كيفية استخراج مؤشرات من خلال الرصد والاحصائيات والاشكاليات الخاصة بالنوع الاجتماعي، كيفية قراءة تلك المؤشرات واعداد مخرجات لها) .
- عدم التوصل الى انشاء قاعدة بيانات موحدة خاصة بالعاملات بالقطاع الفلاحي تضبط الاحصائيات الخاصة بهم (عددهم، أماكن عملهم، عدد المنخرطات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، عدد الغير منخرطات في الصندوق، نوعية عقود تشغيلهم، نوعية الاشغال التي يقومون بها، حصولهم على اجورهم من عدمه...).
- انعدام تحسيس العاملات الفلاحيات بأهمية التعبير عن مشاكلهن والاشكاليات التي يتعرضن لها خلال عملهن وبالأخص تحسيسهن بأهمية مد مصالحي تفقديات الشغل ومصالح تفقديات طب الشغل بالمعطيات الحقيقية والصحيحة التي تخص وضعيتهن المهنية.
- عدم وعي العاملات الفلاحيات بأهمية المعطيات التي تطلب منهم بمناسبة الزيارات الميدانية لهن حيث يرفضن الإجابة او يقدمن إجابات مغلوبة خاصة بخصوص طبيعة العلاقة الشغلية وهذا يدخل في إطار مزيد التوعية والتحسيس التي تتجاوز مجهودات متفقد الشغل والأطباء متفقد الشغل لتشمل وسائل الاعلام، والمجتمع المدني وذلك بهدف تحويل النظري في مقارنة النوع الاجتماعي الى ممارسة عملية .

□ في مجال طب الشغل والسلامة المهنية:

- صعوبة تطوير التغطية في مجال تفقد طب الشغل نظرا للنقص الفادح في وسائل النقل، حيث تشكو العديد من الأقسام الجهوية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية من تهرأ السيارات وتعطبها بصفة متواصلة.
- تواصل الشغور الحاصل على مستوى أقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بولايات جندوبة القصيرين وقبلي.
- انخفاض عدد الأطباء المتفقدين للشغل (من سنة 2020 إلى سنة 2023) في ظل توقف الانتدابات وعدم تعويض الأطباء الذين غادروا السلك بعد إحالتهم على التقاعد أو للعمل بالخارج؛ النقص في عدد الإطارات الفنية من مهندسين وفنيين وغياب كلي لهذه الإطارات في العديد من الأقسام الجهوية إضافة إلى النقص في عدد السّواق مما يؤثر سلبا على نسق الزيارات الميدانية .
- تعطل استكمال برنامج رقمنة خدمات الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.
- النقص في دورات التكوين وحضور الملتقيات العلمية للأطباء المتفقدين للشغل بما يجعله مواكبا للمتغيرات للتطورات العلمية.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

□ في مجال تفقد الشغل:

- اعداد تصور لتحسين بعض فصول مجلة الشغل الخاصة بتشغيل بعض الفئات الهشة بما يتماشى والهدف الاستراتيجي للبرنامج ونخص بالذكر الفصول المتعلقة بالمناولة.
- السعي الى امضاء اتفاقات شراكة أخرى مع هياكل أخرى هي في تداخل مع عمل مجال الشغل والعلاقات المهنية كوزارة الفلاحة (فيما يتعلق بالعاملات الفلاحيات) ووزارة المرأة والاسرة والطفولة (فيما يتعلق بعمل المرأة والأطفال) الى جانب بعض الهياكل الأخرى كوزارة الداخلية (في اطار تشغيل الأجانب أوالمناولة) والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي والمركز الدولي للنهوض بالاشخاص ذوي الإعاقة ودائما في إطار تبادل المعطيات.
- السعي الى المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي بقيت في حالة انتظار التصديق عليها لتدعيم عمل وتدخل متفقد الشغل.

□ في مجال طب الشغل والسلامة المهنية:

- إعداد مشروع السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية والتي تهدف إلى تعميم التغطية في مجال الصحة والسلامة المهنية لتكون شاملة لكل القطاعات بما في ذلك الوظيفة العمومية والفلاحة والصيد البحري والقطاع الغير منظم، وعادلة بين كل الجهات وكل الفئات، وإدماجه حتى لا تستثني العمال ذوي الاحتياجات الخصوصية. ويمثل إعطاء الأولوية للتغطية في مجال الصحة والسلامة المهنية من خلال سياسة وطنية واضحة حافز من شأنه أن يساعد على توسيع التغطية في مجال السلامة والصحة المهنية.
- الشروع في رقمنة خدمات الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية الموجهة للعمال والمؤجرين وأنشطتها في مجال التفقد والمتابعة من خلال إعداد كراس الشروط.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2023 : 29.857 أذ دفعا منها 24 أذ اعتمادات مجمدة بقسم التدخلات وبلغت الإنجازات 27.566 أذ أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 92.33% انعكست على أداء أقسام تقديرات الشغل بتسجيل انخفاض عدد زيارات التفقد في مجال تفقد الشغل ومجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية نتيجة العوامل المذكورة أعلاه .
وتوزع نفقات تأجير البرنامج حسب الأقسام والأنشطة كالتالي:

* نفقات التأجير :

- الاعتمادات المرسمة 27.746 أذ - الاعتمادات المنجزة 25.566 أذ وبنسبة إنجاز 92.14% . وتمثل نفقات التأجير نسبة كبيرة من ميزانية البرنامج (تفوق 92%) أهمها موجهة إلى النشاط عدد 2 (الرقابة والمصالحة) وبدرجة ثانية النشاط عدد 5 (تفقد طب الشغل) باعتبار العدد الهام لسلكي متفقي الشغل ومتفقي طب الشغل العاملين بمختلف الجهات .

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 1291 أذ - الاعتمادات المنجزة 1243 أذ وبنسبة إنجاز 96.28% موزعة بين : * المركزي : 252 أذ
* الجهوي : 991 أذ

- تم تسجيل فواضل اعتمادات طفيفة نظرا لعدم تمكن الإدارة من التعهد ببعض النفقات نتيجة عدم إيفاء المزودين بالتزاماتهم على المستوى الجهوي خاصة .

* نفقات التدخلات :

- الاعتمادات المرسمة 60 أذ - الاعتمادات المجمدة 24 أذ - الاعتمادات المنجزة 37 أذ أي بنسبة إنجاز 61.67% وتعود الفواضل إلى عدم صرف القسط الأخير من منحة الدولة للنشاط عدد 3 (التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي والمسندة إلى المجلس الوطني للحوار الاجتماعي) وفواضل اقتناء جوائز رئاسية .

* نفقات الاستثمار :

- الاعتمادات المرسمة 760 أذ - الاعتمادات المنجزة 720 أذ وبنسبة إنجاز 94.74% . ويعود الفارق إلى عدم تقدم إنجاز صفقة اقتناء مواد إعلامية واقتناء تجهيزات إدارية .

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
%92.18	-2.171	25.575	27.746	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%92.14	-2.180	25.566	27.746	اعتمادات الدفع	
%96.75	-42	1.249	1.291	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%96.28	-48	1.243	1.291	اعتمادات الدفع	
%61.67	-23	37	60	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%61.67	-23	37	60	اعتمادات الدفع	
%203	721	1.421	700	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%94.74	-40	720	760	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
%94.92	-1.515	28.282	29.797	اعتمادات التعهد	المجموع
%92.33	-2.291	27.566	29.857	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1 : تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية	نشاط عدد 1 : القيادة والتشريع والمصالحة	4.444	2.153	-2.291	%48.45
	نشاط عدد 2 : الرقابة والمصالحة	17.023	18.101	1.078	%106.33
	نشاط عدد 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	60	30	-30	%50
	نشاط عدد 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1.538	706	-832	%45.90
	نشاط عدد 5 : تفقد طب الشغل	6.792	6.576	-216	%96.82
المجموع		29.857	27.566	-2.291	%92.33

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والإنجازات وهو ما أثر بصفة ملحوظة على أداء البرنامج حيث تم ترسيم جزء كبير من اعتمادات البرنامج للنشاط 2 الرقابة والمصالحة بهدف إنجاز زيارات التفقد في إطار متابعة العمل الميداني لمتفقي الشغل وتفقي طب الشغل لتغطية مختلف القطاعات ويبرر هذا التفاوت كالاتي :

1 - النشاط 1: القيادة والتشريع والمصالحة :

- تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ %48.45 (4.444 ا.د مرسم / 1.2153 ا.د منجز) نتيجة العوامل التالية:

- التأثير المالي لعدم استكمال برنامج ترقية سلك متفقي الشغل
- صعوبة التعهد ببعض نفقات التسيير والتعاقد مع المزودين
- ضعف تنظيم الدورات التكوينية
- عدم تقدم إنجاز الصفقات العمومية (تجهيزات إدارية + تجهيزات إعلامية)

هذه العوامل ساهمت في انخفاض مستوى الأداء خاصة في تدعيم البرنامج بالتجهيزات اللازمة لتطوير العمل وتدعيم قدرات الإطارات والأعوان وتكوينهم ورسكلتهم.

2 - النشاط 2: الرقابة والمصالحة:

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 106.33% (17.023 أ.د مرسم / 18.101 أ.د منجز) :
رغم انخفاض عدد زيارات التفقد نتيجة العوامل اللوجستية والمادية المذكورة أعلاه ، فإن نشاط الرقابة المصالحة باعتباره النشاط الأساسي لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية سجل نسبة إنجاز تفوق التقديرات وتمّ اللجوء إلى عمليات تحويل بالزيادة لتغطية نفقات التدخلات في إطار نشاط الرقابة والمصالحة من توفير وسائل العمل الإداري الضرورية إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية (من ذلك الارتفاع المتواتر لأسعار الوقود ونفقات استهلاك الغاز ...).

3 - النشاط 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي:

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 50% (60 أ.د مرسم / 30 أ.د منجز) نتيجة عدم صرف القسط الأخير من المنحة المسندة للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

4 - النشاط 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية:

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 45.90% (1538 أ.د مرسم / 706 أ.د منجز) نتيجة:
○ تحقيق فواضل على مستوى نفقات التأجير حيث يتم العمل على تحسين آليات ضبط تقديرات الأجور من خلال مراجعة توزيع الأعوان بما يسمح بتحديدتها مستقبلاً بكلّ دقة
○ صعوبة التعهد ببعض نفقات التسيير والتعاقد مع المزودين أدت إلى تعطيل سير عمل وانخفاض عدد زيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية .

علماً أن الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية قد تولت في إطار تدعيم أداء هيكلها :

- الشروع في رقمنة خدماتها وخدمات أقسامها الجهوية الموجهة للعمال والمؤجرين وأنشطتها في مجال التفقد والمتابعة .
- تطوير المنظومة التشريعية في مجال الصحة والسلامة المهنية من خلال تحيين جملة من النصوص التشريعية على غرار مشروع نص متعلق بحماية العمال من خطر التعرض للمواد الكيميائية وضبط القواعد العامة لحفظ الصحة المنطبقة بالمعامل الخاضعة لمجلة الشغل ومشروع أمر يتعلق بإحداث مجلس وطني للسلامة والصحة المهنية ليعوّض المجلس الوطني للوقاية من الأخطار المهنية.

- إعداد الصورة البيانية للصحة والسلامة المهنية بالتعاون مع مختلف الهياكل المتدخلة في الصحة والسلامة المهنية والمنظمات المهنية لأصحاب العمل والعمال مما يساهم في تحديد الأولويات عند وضع السياسة الوطنية والبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية وذلك في إطار تنفيذ بنود اتفاقية العمل الدولية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين التي صادقت عليها الجمهورية التونسية خلال سنة 2021.
- إعداد مشروع السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية، شعارها "الصحة والسلامة المهنية للجميع"، الذي ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة 2030، خاصة الهدف 8 المتعلق «بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد» الذي يرمي إلى تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، وحماية حقوق العمال وتعزيز بيئة عمل آمنة وصحية لجميع العمال. وينتظر أن تحضى بمصادقة السيد الوزير عليها.

5 - النشاط 5: تفقد طب الشغل :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ ب 96.82% (6792 أ.د. مرسم / 6576 أ.د. منجز) نتيجة:

- صعوبة التعهد ببعض نفقات التسيير والتعاقد مع المزودين.
- علما أن الإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية قد تولت في إطار تعهدها بالفئات المعنية من الأجراء :
- إعداد وتنفيذ برامج جهوية وقائية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة حسب طبيعة الأخطار المتواجدة، وقد شملت هذه البرامج خلال سنة 2023 ، 107729 عاملا.
- انجاز 6508 زيارة تفقد للمؤسسات الاقتصادية لمعاينة ظروف الصحة والسلامة المهنية وشملت هذه الزيارات 662369 عاملا .
- إجراء 1744 فحص طبي لفض النزاعات المتعلقة بحوادث الشغل والأمراض المهنية وبالتأهل الطبي للعمل .
- مرافقة المؤسسات 14 في إعداد ملفات الترشح للجائزة الوطنية للصحة والسلامة المهنية.
- القيام بأنشطة تحسيسية وقائية والمشاركة في البرامج الوقائية للصحة العمومية بالوسط المهني.

- برنامج الضمان الاجتماعي
- رئيس البرنامج : السيد نادر العجابي
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 08 أفريل 2022

1-نتائج أداء البرنامج:

يكتسي قطاع الضمان الاجتماعي في تونس أهمية كبرى كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية المتبعة باعتبار دوره البارز في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتتجلى أهميته من خلال مساهمته في توفير دخل قار لنسبة هامة من التونسيين والوقاية من الفقر والتقليص منه وتذليل الفوارق بين فئات المجتمع بصفة تمكن من الإدماج الاجتماعي وحفظ كرامة الفرد هذا إضافة إلى مساهمته الهامة في النهوض بالتشغيل ومعاودة البرامج الوطنية للتنمية.

وترتكز سياسة الضمان الاجتماعي في تونس على تحقيق جملة من الأهداف أهمها شمولية التغطية الاجتماعية لكافة السكان النشطين وتحسين المنافع المسداة وتقريب الخدمات ورقمنتها مع السهر على المحافظة على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي لضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والقادمة.

وتترجم استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال محور أساسي وهو "المحافظة على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وضمان ديمومتها" وذلك من خلال:

- ✓ العمل على ضمان ديمومة واستمرارية هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ✓ القيام بمراجعة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي انطلاقا من قناعة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة وفقا لمقتضيات العقد الاجتماعي.
- ✓ حوكمة الصناديق الاجتماعية وتطوير خدماتها لفائدة المنخرطين وتثمين مساهمتها في تنفيذ السياسة القطاعية للدولة .

وقد مكنت هذه السياسة من تحقيق عديد المكاسب، حيث بلغت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين العمومي والخاص 87.7 % سنة 2023، ويمثل الحجم الجملي للمنافع التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين ولأفراد عائلاتهم حوالي 10 % من الناتج الداخلي الخام.

وبغرض الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والقادمة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات في السنوات الأخيرة تمثلت خاصة في إحداث حساب خاص في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي بمقتضى أحكام الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022 تخصص موارده بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي. ومكن هذا الإجراء من توفير إيرادات هامة لفائدة الصناديق حيث بلغت سنة

2023 حوالي 814 م د والتي كان لها الأثر الإيجابي في المحافظة على التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي وتأمين الخدمات الاجتماعية لفائدة المنخرطين.

هذا علاوة على المجهودات المبذولة في مجال استخلاص الديون من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تمّ في إطار العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 ابرام 74566 روزنامة دفع والتي مكنت سنة 2023 من استخلاص حوالي 495,8 مليون دينار وبنسبة تطور تقدر بـ 2.9 % مقارنة بسنة 2022. كما تمّ سنة 2023 ابرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ 334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي. ولمزيد تحسين نسب الاستخلاص تمّت بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ولتحسين نسب التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي، تعمل الوزارة على استقطاب القطاع غير المنظم لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وذلك من خلال اعتماد خطة اتصالية تهدف إلى نشر ثقافة الضمان الاجتماعي عبر تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان، بالإضافة إلى حملات المراقبة الميدانية المشتركة مع جهاز تفقدية الشغل وذلك تنفيذاً لبنود الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تمّ توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحدّ منه. هذا إلى جانب مواصلة الأعمال المتصلة بمراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض، وتعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي الرامية إلى حماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج من خلال إمضاء اتفاقيات ثنائية في مجال الضمان الاجتماعي والبالغ عددها 21 اتفاقية مضاة مع دول تستقطب يد عاملة تونسية أو الشروع في التفاوض بخصوص عدد منها (الكيبك، اليونان، صربيا، تركيا...).

كما سعت الوزارة إلى تحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) وذلك من خلال تدعيم لامركزية خدمات الضمان الاجتماعي عبر مواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي ودور الخدمات الإدارية، وتعزيز استعمال الخدمات الرقمية الموجهة لفائدة المنخرطين ومسدي الخدمات. كما سعت إلى تفعيل الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021 يتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة

المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية مما ساهم في تقليص آجال تصفية الجريات.

- الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.2: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص، حتى يتسنى لها على المدى القصير مواصلة الإيفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها بما يمكنها على المدى المتوسط والبعيد من المحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية. ولقيس ما أنجز في المجال تنفيذ السياسة العمومية وبلوغ أهدافها تم اعتماد مؤشرين:

❖ المؤشر 1.1.2 نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل:

المؤشر 1.1.2 : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
2025	% 141	%91.36	%127	% 139	% 135	% 139	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
2025	% 172	%86.47	%147	% 170	% 165.9	% 173	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجريات
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
2025	%119	% 100.34	% 116.4	% 116	% 112.4	% 105	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق (*)
2025	%119	% 99.82	% 116.8	% 117	% 113.4	% 106,7	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجريات (*)

الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
2025	% 87.74	% 85.60	% 72.4	%84,57	%73,9	%86,23	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
2025	% 94.66	% 78.56	% 71.6	%91,14	%70,8	%91,88	%	-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

*دون احتساب عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية

* يعتبر هذا المؤشر ذو صبغة خصوصية حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive).

➤ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق 127 % وتجاوزت بذلك الأهداف المرسومة (139 %) وبنسبة انجاز بلغت 91.36% مقارنة بالتقديرات وتعتبر هذه النسبة ايجابية على اعتبار خصوصية هذا المؤشر مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه، كما تمّ تسجيل تراجع للمنحى السلبى للمؤشر المتعلق بنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات حيث بلغت الإنجازات 147 % سنة 2023 متجاوزة بذلك الأهداف المرسومة (170 %)، ويعزى ذلك إلى تطور نسبة إيرادات الصندوق بنسق أسرع من تطور الأعباء وذلك نتيجة للجهود المبذولة في مجال المراقبة واستخلاص الديون مما مكّن من دفع المداخيل بنسق أكثر من نسق الأعباء عموما حيث مكن العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرّخ في 26 جانفي 2022 من توفير سيولة مالية هامة للصندوق إذ بلغت المبالغ المستخلصة في إطار هذا العفو 545 م د سنة 2022 بواقع 74566 روزنامة دفع تم إبرامها و استخلاص 495,8 مليون دينار سنة 2023 بنسبة تطور بلغت بـ 2.9 % مقارنة بسنة 2022. وفي إطار حرص الصندوق على استخلاص ديونه تمّ إبرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي.

➤ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

قاربت انجازات هذا المؤشر بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الأهداف المرسومة حيث بلغت نسبة الإنجاز بالمقارنة مع التقديرات 100.34% إلا أنه يلاحظ تواصل المنحى السلبى لنسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق بالمقارنة مع إنجازات سنتي 2021 و2022 حيث بلغت هذه النسب على التوالي 105 % و 112.4 % مقابل 116.4% سنة 2023، ويعود ذلك إلى محدودية الإجراءات التي تمّ اتخاذها لمزيد التحكم في التوازنات المالية للصندوق على غرار إصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي من خلال إصدار القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرّخ في 5 مارس 1985

المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك بالترفيغ في نسب المساهمات من 20,7 % إلى 23,7%، والترفيغ في السن القانونية للتقاعد بسنتين إجباريتين و3 سنوات إجبارية.

أما بخصوص نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات، فقد قاربت بدورها إنجازات سنة 2023 التقديرات وذلك دون احتساب مناب الصندوق من المساهمة الاجتماعية التضامنية وبنسبة إنجاز بلغت 99.82 % سنة مقارنة بتقديرات نفس السنة.

ولمزيد التحكم في نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق تمّ تخصيص مبلغ قدره 420 مليون ديناراً من موارد "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهو ما مكن من تحقيق نسبة توازن تبلغ 109.5% باحتساب المساهمة التضامنية مقابل 116.4 % دون احتساب هذه المساهمة في حين بلغت بالنسبة لفرع الجرايات 109.6 % مقابل 116.8 % دون احتساب المساهمة.

➤ الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

شهدت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض تحسناً طفيفاً بالمقارنة مع تمّ إنجازه سنتي 2021 و2022، ويعود ذلك أساساً إلى الانخفاض الملحوظ للأعباء المتعلقة بنظام حوادث الشغل والأمراض المهنية مقابل تطور حجم الإيرادات مما أنتج تحسناً في الأداء مقارنة بالهدف المرسوم.

كما عرفت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض سنة 2023 تحسناً هاماً حيث بلغت 71.6% متجاوزة بذلك مع ما تمّ تقديره (91,14%) ويعود هذا التحسن إلى التطور النسبي في إيرادات نظام التأمين على المرض والمبلغ المخصص للصندوق من حساب تنويع مصادر التمويل والبالغ 394 م د سنة 2023 والذي ساهم في توفير موارد إضافية للصندوق.

❖ المؤشر 2.1.2 نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي):

المؤشر 2.1.2 : نسبة الاستخلاص								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية								
2025	% 92	%103.31	% 93.50	% 90,5	% 94	% 89,9	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
2025	% 53	% 103.05	% 52.56	% 51	% 56,3	% 48	%	- نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
2025	%21	% 109	% 21.80	%20	% 20	% 17	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

تمّ سنة 2023 تسجيل نسب استخلاص أرفع مقارنة بما تمّ تقديره، ويرجع ذلك بالأساس إلى مساعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تنفيذ عقود الأهداف خاصة فيما يتعلق بجانب المراقبة والاستخلاص وحرصه على استخلاص ديونه حيث تمّ في هذا الإطار إبرام 74566 روزنامة دفع في إطار العفو الاجتماعي الذي تم إقراره بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2022 المؤرخ في 26 جانفي 2022 والتي مكنت سنة 2023 من استخلاص 495,8 مليون دينار وبنسبة تطور تقدر بـ 2.9 % مقارنة بسنة 2022. كما تمّ سنة 2023 إبرام 8959 روزنامة جدولة للديون بمبلغ جملي يقدر بـ 334,980 م د منها 671 في إطار العفو الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك فقد شهدت عمليات استخلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني بعنوان سنة 2023 تطورا من ثلاثية إلى أخرى:

- الثلاثية الأولى : 34%
- الثلاثية الثانية: 36%
- الثلاثية الثالثة 40%
- الثلاثية الرابعة 42%

وهو ما يترجم الجهود المبذولة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في مجال التحول الرقمي وحث منظوريه على خلاص المساهمات عن طريق الدفع الإلكتروني.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- الخصائص الفنية لأنظمة التقاعد والعناصر المعتمدة في تصفية الجرايات (الأجر المرجعي، طريقة احتساب الجراية، مردودية سنوات العمل، التعديل الآلي للجرايات....) وارتفاع كلفة التقاعد المبكر على أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص لها تأثير مباشر على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية.
- عدم توفر السيولة الكافية بالصندوق الوطني للتأمين على المرض جراء التحويل غير المنتظم للمساهمات الراجعة إلى الصندوق لدى كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.
- تنامي القطاع غير المهيكل واستفحال ظاهرة التهرب الاجتماعي حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجر عنه نقص في المساهمات يقدر بـ 500 مليون دينار.
- عدم التصريح بالأجور أو التصريح بالأجور دون الأجر القانونية (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجر أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون).
- محدودية آليات استخلاص الديون.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- مراجعة الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيوخة والعجز والباقيين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي وخاصة الأحكام المتعلقة بمراجعة شروط اسناد جراية التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية وذلك للتمكن من التحكم في كلفة التقاعد الكبير.
- إعداد منشور من وزير الشؤون الاجتماعية عدد 15 مؤرخ في 17 أكتوبر 2023 يتعلق بتحويل مساهمات نظام التأمين على المرض وحوادث الشغل والأمراض المهنية لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض تمّ بموجبه إقرار جملة من الإجراءات تهدف إلى استحداث التحويلات المالية لفائدة الصندوق حتى يتمكن من الإيفاء بالتزاماته تجاه منظوريه من المضمونين الاجتماعيين ومسدي الخدمات الصحية في أحسن الظروف وأفضل الآجال.
- مزيد إحكام تنظيم سلك المراقبة والاستخلاص بهدف تحقيق تغطية شاملة للخاضعين لأنظمة الضمان الاجتماعي والحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي.

- اعداد استراتيجية لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2024-2026 تمكن من توفير الآليات الضرورية لاستخلاص مستحقاته بما يساهم في المحافظة على توازناته المالية والإيفاء بتعهداته تجاه منظوريه.
- تدعيم التحول الرقمي لخدمات الضمان الاجتماعي الموجهة لمنظوري الصناديق الاجتماعية من مضمونين اجتماعيين ومؤجرين وتوسيع خدمات المنصات الإلكترونية والتشجيع على استغلالها وذلك بهدف الارتقاء بطرق التصرف في منظومة الضمان الاجتماعي وحوكمتها وتحديثها والتحكم في تكاليف التصرف فيها.
- إقرار عفو اجتماعي سنة 2024 لطرح خطايا التأخير تجاه مديني الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يهدف إلى تعبئة موارد الصندوق وذلك بالنظر للنتائج الإيجابية التي حققها العفو الاجتماعي الذي تم إقراره سنة 2022 والذي مكن من توفير سيولة مالية هامة للصندوق خلال سنتي 2022 و2023.

- الهدف الاستراتيجي 2.2: تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية.

المؤشر 1. 2.2 : نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
2025	% 85.4	% 100,9	% 84.11	% 83,3	% 81,7	% 81,36	%	نظام الأجراء غير الفلاحيين
2025	% 12.7	% 149.1	% 17	% 11.4	% 10,14	% 10,43	%	نظام الأجراء الفلاحيون
2025	% 99.7	% 100.37	% 99.37	% 99	% 98,13	% 98,36	%	نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
2025	% 84.9	108.45%	% 90.34	% 83.3	% 95,11	% 81,94	%	نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين
2025	% 89.2	% 109.9	% 96.21	% 87.5	% 92,70	% 83,74	%	نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
2025	% 85	% 104,98	% 87.14	% 83	% 85,30	% 81,17	%	المجموع

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية لمجموع الأنظمة تحسنا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 مما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لنفس السنة. ويعزى هذا التحسن إلى الارتفاع في نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي من 81.7 % سنة 2022 إلى 84.11 % سنة 2023، إضافة إلى التطور الهام لنسبة التغطية الاجتماعية الفعلية للأجراء الفلاحيون لتبلغ 17 % سنة 2023 مقابل 11.4 % فقط سنة 2023. ويعزى هذا التطور إلى:

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيلات جديدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط بدور الخدمات الإدارية والرقمية، علاوة على تنظيم فرق متنقلة للضمان الاجتماعي لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي والتشجيع على الانخراط على عين المكان.
- تكثيف حملات المراقبة الميدانية من قبل مراقبي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحملات المراقبة بالشراكة مع تفقدية الشغل وذلك في إطار الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي سنة 2023 بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ضعف نسبة التغطية بالقطاعات الهشة وخاصة بالقطاع الفلاحي بالمقارنة مع ببقية الأنظمة نتيجة لجملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.
- محدودية جاذبية نظام الضمان الاجتماعي للقطاع الفلاحي وعدم ملائمته مع خصوصية العمل في الميدان الفلاحي ومحدودية المنافع التي يقدمها بالمقارنة مع بقية الأنظمة ومع برامج أخرى على غرار برنامج الأمان الاجتماعي.
- التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث (25.37 %) والذكور (61.77 %) مما يتطلب مضاعفة الجهود لدفع هذه الشريحة للانخراط.
- محدودية المراقبة الميدانية وعدم توحيد أعمال الرقابة نظرا لغياب نص تشريعي يحدد إجراءات المراقبة بكل دقة.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- الشروع في مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية في قطاع الفلاحة والصيد البحري بهدف تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط.

- امضاء بروتوكول تفاهم حول تبادل البيانات بين مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والديوان الوطني للصناعات التقليدية وذلك في إطار تنفيذ ملامح الاستراتيجية الوطنية لتحقيق شمولية التغطية الاجتماعية لكل المهنيين بكل القطاعات ولاسيما المهن التقليدية التي تتسم بضعف الانخراط بمنظومة الضمان الاجتماعي على غرار الحرفيين العاملين بقطاعات الصناعات التقليدية.
- تكثيف الحملات التحسيسية لمزيد التعريف بمزايا الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي ودعم الوحدات المتنقلة للضمان الاجتماعي والتشجيع على التسجيل على عين المكان.
- تكثيف حملات المراقبة الميدانية بالشراكة مع تفقدية الشغل في إطار الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.
- اعداد استراتيجية المراقبة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2024-2026 تهدف إلى تحسين نسب التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وتوسيع قاعدة المنضويين تحت مظلة الضمان الاجتماعي ومراقبة حسن تطبيق التشريعات الاجتماعية واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.

❖ **الهدف الاستراتيجي 3.2: تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين**
تعمل الوزارة على تحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لأولي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر **آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**.

- (1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
- (2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات
- (1-2): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام
- (2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (3-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (4-2): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

المؤشر 1.3.2 : آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
								الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
2025	25	%109.37	32	35	39	37	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
								الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية (2)
2025	% 90	% 93.30	74.64%	% 80	% 80.68	% 74,88	%	آجال إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (1-2) *
2025	% 100	% 101.23	99.21%	% 98	% 98.76	% 97,45	%	آجال تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2) **
2025	% 100	% 99.94	97.95 %	% 98	% 97.00	% 97,47	%	آجال تصفية ملفات جرايات الترميل (3-2)
2025	% 94	% 100.83	90.75 %	% 90	% 87.26	% 85,91	%	آجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية لأيتام (4-2)
								الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
2025	26	% 110.7	27.1	30	42,2	36,4	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3)
								آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية
2025	90	% 104.16	96	100	143	122	يوم	❖ خلاص أتعب الأطباء
2025	90	% 106.38	94	100	127	108	يوم	❖ خلاص الصيادلة
2025	90	% 118.27	93	110	126	122	يوم	❖ خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
								آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة
2025	7	% 98.9	9.1	9	9.4	12,7	يوم	❖ التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
2025	9	% 37.16	29.6	11	20.9	15,4	يوم	❖ زرع الكلى

2025	10	% 55,79	23.3	13	16.7	11,9	يوم	❖ زرع النخاع الشوكي
2025	7	% 75.63	11.9	9	12.1	7,4	يوم	❖ التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
2025	5	% 96.77	6.2	6	6.7	12,4	يوم	❖ تفتيت حصى الكلى
2025	9	% 100.9	10.9	11	10.7	من 5.8 الى 0.38	يوم	❖ السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
2025	من 5 الى 25	78.94%	من 4 الى 38	من 5 الى 30	من 4.4 الى 42.4.	7,7	يوم	❖ التكفل بمصاريف الآلات الطبية
2025	5	% 76.92	7.8	6	8.2	12,3	يوم	❖ تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
2025	9	% 84.61	13	11	13.9	37	يوم	❖ التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

*تعتبر الملفات المنجزة في الأجال التي تم إسناد معرف وحيد في يومان فأقل.

**تعتبر الملفاة المصفاة في الأجال هي الملفات المصفاة في شهر افتتاح الحق أو شهر إيداع الملف أو الشهر الموالي لإيداع الملف، مع العلم أن آجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام تخضع لبحث إجتماعي مسبق مما يفسر تدني الأرقام مقارنة مع النسب الأخرى.

➤ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

شهدت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تحسنا ملحوظا، حيث بلغ معدل آجال صرف الجرايات 32 يوم سنة 2023 مقابل 39 يوم سنة 2022 وتتجاوز بذلك الهدف المرسوم، ويعود ذلك أساسا إلى تدعيم سياسة لامركزية خدمة تصفية ملفات الجرايات التي ينتهجها الصندوق مما مكن من مزيد التحكم في الأجال.

➤ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

تجاوزت الإنجازات في مجال تصفية ملفات جرایة التقاعد سنة 2023 الأهداف المرسومة لتبلغ بذلك نسبة الملفات المنجزة في الأجال بالمقارنة مع العدد الجملي للملفات 99.21 % مقابل 98.76 % سنة 2022. ويرجع هذا الارتفاع إلى شروع الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بداية من شهر أفريل 2023 في تصفية جرايات التقاعد بالاعتماد على منظومة الحسابات الفردية وذلك عملا بمقتضيات الفصل 12 من الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 المتعلق بضبط طرق وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية. وتمكن التصفية الآلية للجرايات باعتماد المنظومة من التقليل في آجال تصفية الجرايات وتحسين جودة الخدمات المقدمة لمنظوري الصندوق.

➤ الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض، سجلت آجال استرجاع المصاريف تحسنا ملحوظا حيث بلغت 27.1 يوم سنة 2023 في حين بلغت 42.2 يوم سنة 2022 وتجاوزت بذلك الأهداف المرسومة، وفيما يتعلق بآجال خلاص مسدي الخدمات الصحية فقد تجاوزت بدورها نسبة الإنجاز الأهداف المرسومة وتعود هذه النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها إلى قيام الصندوق بتكوين فرق تولت القيام بحملة مستمرة على مستوى المراكز الجهوية والمحلية التي تمر بصعوبات في معالجة الملفات العالقة هذا إضافة إلى تحسن السيولة لدى الصندوق الوطني للتأمين على المرض على إثر التدابير التي تم اتخاذها لاستحثاث نسق التحويلات المالية لمستحقته والإرادات المتأتية من حساب "تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" والبالغة 394 م د وهو ما مكنه من تحسين آجال خلاص مسدي الخدمات.

وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة، فقد قاربت التقديرات الإنجازات ما عدى عمليات رزع الكلى والنخاع الشوكي نظرا لارتباطها بصحة المريض والاستعداد للعملية، في حين قاربت التقديرات لبقية المؤشرات نسبة الإنجاز.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- تحويلات مالية غير منتظمة لمستحقات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لدى كل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مما ينعكس سلبا على آجال إسداء الخدمات.
- محدودية النفاذ لخدمات الضمان الاجتماعي وتقريبها من المنخرطين وأولي حقهم.
- ضعف التعريف بالخدمات الإلكترونية المتاحة في مجال الضمان الاجتماعي ومحدودية استغلالها من قبل المنخرطين.
- محدودية خدمات الاستقبال والتوجيه بهياكل الضمان الاجتماعي.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- مواصلة العمل على مزيد تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين للتمكن من التقليل من آجال إسداء الخدمات لفائدة منظوري الصناديق الاجتماعية وذلك عبر:
 - توسيع شبكة هياكل الضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية والانخراط في بدور الخدمات الإدارية والرقمية،
 - التوسيع التدريجي في شبكة الأقاليم الطبية وفق برنامج يتضمن إحداث 5 أقاليم فرعية بكل من نابل وجندوبة والقصرين وقابس وقفصة

- تعميم إحداث مصحات للأدوية الخصوصية بكل من مصحات الضمان الاجتماعي
بجي الخضراء وبنزرت مع العمل على استكمال إحداث مصحة للأدوية الخصوصية
بكل من ولاية قابس وولاية جندوبة وولاية القصرين.

- ضبط خطة اتصالية لمزيد التعريف بالخدمات الإلكترونية وخاصة المنصة الرقمية (ecnam) وتوسيع استغلالها على مقدمي الخدمات الصحية في القطاعين العمومي والخاص.
- مزيد الاعتناء بجودة الاستقبال وإعادة النظر في تهيئة المراكز الجهوية والمحلية بما يجعلها مستوفاة لشروط الحصول على علامة "مرحبا" وفقا للخطة التي تمّ تحديدها من قبل هيكل الضمان الاجتماعي، علما وأنه ابرام اتفاقية تعاون وتشارك في مجال الاشهاد لعلامة الجودة "مرحبا" بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية وذلك في إطار تمشي الصندوق الوطني القائم على مزيد تحسين الخدمات المقدمة لمختلف المتعاملين معه وضمان متطلبات جودة الاستقبال.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2023 : 1168.977 أد - بلغت الاعتمادات المنجزة 1182.919 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 101.19% ويعود هذا الفارق إلى تعبئة موارد إضافية بحساب تنويع مصادر تمويل الضمان الاجتماعي كان لها اثر إيجابي في تحسين جزئي للتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي .

* نفقات التأجير :

- بلغت إنجازات نفقات تأجير البرنامج لسنة 2023 : 672 أد مقارنة بالتقديرات (726 أد) أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 92.56% ويفسر الفارق بمغادرة أعوان للعمل بهياكل خارجية .

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 51 أد - الاعتمادات المنجزة 34 أد أي بنسبة إنجاز 67.05% وتعود أساسا إلى عدم ايفاء المزدودين للتزود بمعدات أو خدمات تم التعهد بها .

* نفقات التدخلات :

- تمثل نفقات التدخلات ببرنامج الضمان الاجتماعي القسط الأكبر من ميزانية البرنامج (1168.180) أي بنسبة 99.93% وتحتل نفقات المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية الجزء الأكبر بإعتماد قدره 800.000 أد أي بنسبة 68.48% من الإعتمادات المرسمة بقسم التدخلات.

- الاعتمادات المرسمة 1168.180 أد - الاعتمادات المنجزة 1182.203 أد بنسبة 101.20% حيث تم تسجيل زيادة في الإنجاز بـ 14.023 أد وأساسا في الإعتمادات المرسمة لنفقات المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية مقارنة بتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023 .

* نفقات الاستثمار :

- الاعتمادات المرسمة 20 أد - الاعتمادات المنجزة 9,9 أد أي بنسبة إنجاز 49.88% وتعزى المبالغ المتبقية إلى تعطل إجراءات اقتناء تجهيزات مكتبية لفائدة البرنامج.

جدول عدد5:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
%92.70	-53	673	726	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%92.56	-54	672	726	اعتمادات الدفع	
%96.92	-2	49	51	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%67.05	-17	34	51	اعتمادات الدفع	
%101.20	14.023	1182.203	1168.180	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%101.20	14.023	1182.203	1168.180	اعتمادات الدفع	
%50	-10	10	20	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%50	-10	10	20	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
%101.19	13.958	1182.935	1168.977	اعتمادات التعهد	المجموع
%101.19	13.942	1182.919	1168.977	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 6:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة
(إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1 : الإشراف في مجال الضمان الاجتماعي ومتابعة صناديق الضمان الاجتماعي	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	940.797	954.740	13.943	%101.48
	نشاط عدد 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	11.350	11.344	-6	%99.95
	نشاط عدد 3 : التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	216.130	216.135	5	%100.02
	نشاط عدد 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي	700	700	0	%100
المجموع		1168.977	1182.919	13.942	%101.19

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان تنفيذ الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والإنجازات حيث يحتل النشاط عدد 1 المرتبة الأولى باعتبار أنه يشتمل على القسط الأكبر من الاعتمادات بعنوان المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية ويبرر هذا التفاوت كالاتي :

1 - النشاط 1: القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي:

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 101.48% (940.797 أ.د. مرسم / 954.740 د. منجز) حيث تم تسجيل موارد إضافية محققة بعنوان المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية مع العلم أنّ المداخيل المتأتية من المساهمة الاجتماعية التضامنية تساهم في الحدّ من العجز الهيكلي للتوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والتي تمّ توجيهها أساسا سنة 2023 إلى الصندوق الوطني للتأمين على المرض لتسييد مستحقات المؤسسات الصحية والصيدلانية المركزية للبلاد التونسية قصد تمكينها من تحسين الخدمات المسداة للمواطنين (394.000 أد) وإلى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية لتغطية العجز المالي (420.000 أد) .

2 - النشاط 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 99.95% (11.350 أ.د. مرسم / 11.344 أ.د. منجز) حيث تم تسجيل فواضل ببند التكاليف الناجمة عن التشريعات المتعلقة بضمن نفقات الطلاق لكنها لم تؤثر على أداء البرنامج .

3 - النشاط 3: التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية):

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 100.02% (216.130 أ.د. مرسم / 216.135 أ.د. منجز) حيث تم تسجيل زيادة في الإنجاز بـ 5 أد ساهمت في تغطية النفقات بعنوان جريات لقضاء النواب و اراملمهم

4 - النشاط : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (الصندوق الوطني للتأمين على المرض):

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 100% (700 أ.د. مرسم / 700 أ.د. منجز) ساهمت مزيد تحسين الخدمات المقدمة لمختلف المتعاملين معه و اساسا صرف التكاليف الناجمة عن حوادث الشغل والأمراض المهنية.

- برنامج النهوض الاجتماعي
- رئيس البرنامج : السيد إبراهيم بن إدريس
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 04 نوفمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل المهمة على دعم تدخلاتها الاجتماعية لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمهمشة وتدعيم ادماجها الاجتماعي والاقتصادي.

ويتم العمل على تجسيم التوجهات الإستراتيجية للبرنامج في إطار تنفيذ السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية و عبر برامج وآليات ترمي إلى توفير الحماية والرعاية الاجتماعية والنهوض بالتشغيل وخلق فرص العمل وتعزيز نفاذ المواطنين إلى الخدمات الاجتماعية وتقريبها منه وتبسيط الإجراءات، في إطار مقاربة مبنية على حقوق الإنسان والتميز الإيجابي للجهات بناء على مؤشرات التنمية الجهوية ولبعض الفئات مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال... وتمثل سياسة الحماية الاجتماعية في القطاع غير المساهماتي بمختلف برامجها وآلياتها أهم ركائز هذه التوجهات الاستراتيجية.

وقد تمّ خلال السنوات الأخيرة إدخال جملة من الإصلاحات الهيكلية على الخطط والمشاريع والبرامج الاجتماعية الجاري بها العمل من خلال تعديلها وتطويرها وحوكمة آليات التصرف فيها وتحسين أدائها وذلك في إطار رؤية جديدة للسياسة الاجتماعية منسجمة مع التوجّهات الدولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030 وإرساء "الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية" التي ضبطتها منظمة العمل الدولية سنة 2012 والتي تعتمد على توسيع وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية بما يساهم في تأمين حقّ المواطن في التغطية الاجتماعية والصحيّة الملائمة وحدّ أدنى من الدخل للفئات ذات الاحتياجات الخصوصية وخاصة منها الأشخاص المعوقين والنساء والأطفال، كما تستجيب بالتوازي مع ذلك إلى إلتزامات الدولة التونسية وتنفيذها للمواثيق والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري الملحق بها، بالإضافة إلى التعهدات على مستوى دستور الجمهورية التونسية (الفصول 22 و 43 و 54)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف 1 و 4 و 8 و 10 إضافة إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي (القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم

كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة به).

وتتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الإجتماعي في:

- ✓ الحد من مظاهر الإقصاء الإجتماعي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الاقتصادي والإجتماعي
- ✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع
- ✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة و الفقيرة و محدودة الدخل من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية والعمل على بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة ربوات الأسر من الفئات المعوزة)،
- ✓ تحسين مقومات عيش الفئات الهشة وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي و ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي،
- ✓ الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية،
- ✓ تدعيم الشراكة مع مكونات المجتمع المدني وتدعيم مساهمة المؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة في تنفيذ السياسات الاجتماعية.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.3: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
- ❖ المؤشر 1.1.3 نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

المؤشر 1.1.3 : نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%0.16	%75	%0.09	%0.12	0.09%	%0.1	%

تعدّ المؤشرات التي تمّ تحقيقها سنة 2023 مقبولة نسبيا مقارنة بتقديرات نفس السنة في انتظار مزيد استحثاث نسق الإنجاز لسنة 2024، حيث تم احداث 307 مشروع خلال سنة 2023 (مقارنة بتقديرات نفس السنة والتي تمّ ضبطها بـ 300 مشروع من مجموع 250 ألف منتفع) من مجموع 337200 منتفع بالمنحة المالية الشهرية للأسر الفقيرة بنسبة إنجاز تقدر بـ 75% مقارنة بالتقديرات لسنة 2023 وهذا المؤشر لا يعد سلبيًا بالرغم من كونه لم يبلغ نسبة إنجاز 100 بالمائة باعتبار أن عدد العائلات المنتفعة بالمنحة القارة في ارتفاع حيث بلغ عددها 337200 عائلة مقارنة بتقديرات 2023 والتي حدد خلالها عدد العائلات المنتفعة بالتحويلات المالية القارة بـ 250 ألف عائلة (قاعدة الاحتساب) وبالتالي فإن نسبة الزيادة في عدد العائلات المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي قدرت بـ 1.34 % وبالتالي فإن نسبة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل تعد في ارتفاع مقارنة بما تم إنجازه خلال سنتي 2021 و 2022 .

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- غياب المراقبة المستمرة والميدانية للمشاريع .
- غياب التأطير لفائدة باعني المشاريع من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة لنقص الدراية لدى الإخصائيين الميدانيين بطبيعة المشاريع (فلاحي تجاري صناعي خدمات...) وكيفية تقييمها من حيث الصعوبات والمقترحات لتذليلها وبالتالي عدم القدرة على الإحاطة والمتابعة لها.
- عزوف المواطنين على الانخراط في البرنامج خوفا من سحب المنحة القارة.
- عدم نفاذ كافة العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل إلى خدمات برنامج الأمان الاجتماعي

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- ضرورة إيجاد اليات فعالة للمراقبة والمتابعة للمشاريع لضمان ديمومتها ونجاحها عبر تنظيم زيارات ميدانية من قبل الإدارة المركزية للمشاريع النموذجية المبتكرة ذات الطاقة التشغيلية وأيضا للمشاريع التي تمر بصعوبات خارجة عن نطاق أصحابها لتقديم الدعم إن أمكن والاستعانة بأعوان الوحدات المحلية المنتمين لنفس الدائرة الترابية للمشاركة في عمليات الرقابة وتبادل الخبرات في ذلك بين مختلف الوحدات عبر تنظيم يوم في الغرض مرة كل شهر.
- تدعيم قدرات الأخصائيين الاجتماعيين في هذا المجال عبر تنظيم دورات تكوينية داخل فضاءات المبادرة التابعة لوزارة التشغيل والتكوين المهني والبحث عن سبل تعاون أخرى بالتوازي مع تشريك الجمعيات العاملة في مجال الإحاطة بالمشاريع ضمن هذا المسار
- تطوير مهارات الإخصائيين الاجتماعيين في مجال دراسة المشاريع وتوزيع الاعتمادات المرصودة لها.

- الاعلام والحث على الانخراط في البرنامج من خلال القيام بأيام تحسيسية صلب الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي لمزيد التعريف والتوعية بأهمية الانخراط في البرنامج والقضاء على سياسة التواكل.
- العمل على تحسين الاستهداف الخاص بالفئات المنتفعة بالخدمات والمساعدات الاجتماعية من خلال تقليص أخطاء الادراج (من خلال إعادة التصديق بالنسبة للمنتفعين المسجلين بالمنظومة) والتقليص من أخطاء التسرب (من خلال ادراج جميع الوضعيات الجديدة والمستكشفة)، فضلا عن تحسين نظام التنقيط والتقليص من أخطاء تقدير التصنيف حسب العشيريات والتصنيف حسب الفئات الاجتماعية.
- العمل على تحسين جودة المعطيات المسجلة بمنظومة الأمان الاجتماعي من خلال التحيين الدوري للمعطيات عبر الزيارات الميدانية والتقاطعات بين مختلف مصادر البيانات العمومية، وإصلاح الأخطاء المضمنة بقاعدة البيانات.

❖ المؤشر 2.1.3 نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية

المؤشر 2.1.3 : نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	60%	%90.67	%53.5	%59	%57.5	%60.1	%

سجل مؤشر نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعة بالمساعدات الاجتماعية تراجعا متواصلا بداية من سنة 2022 وخاصة إثر الشروع منذ إصدار منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 في اعتماد الإجراءات الجديدة المتعلقة بعملية تحديد المنتفعين والتي تركز على الشروط الأولية للانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وأنموذج التنقيط ورأي الأخصائي الاجتماعي.

وقد مكن اعتماد هذه المقاربة الحقوقية والمنهجية الجديدة لتحديد المنتفعين إلى التخلي عن نظام الحصص في تمتيع كافة المستجيبين نساء أو ذكورا بالتحويلات المالية المباشرة خلافا للسياسة المعتمدة سابقا التي تسند الأولوية إلى النساء مقارنة بالذكور مما أسهم في ارتفاع عدد المنتفعين بالتحويلات المالية الشهرية من حوالي 268 ألف منتفعا في موفى سنة 2021 منهم 158712 (%59) منتفعا من

النساء إلى حوالي 338 ألف منتفعا في موفى سنة 2023 منهم 180510 (53.5%) ، منتفعا من النساء أي بزيادة حولي 70 ألف منتفعا منهم 60% من الذكور.

كما يعزى تراجع مؤشّر النساء مقارنة بارتفاع عدد المنتفعين إلى اعتماد تصميم برنامج الأمان الاجتماعي على مفهوم رئيس الاسرة الذي توجب عليه النفقة (أغلبهم من المتزوجين الذكور) وتبقى بعض الوضعيات الاستثنائية التي تترأس الزوجة الأسرة بسبب عجز او وفاة او طلاق او مفارقة أو غياب مطول عن العائلة للزوج.

ويلاحظ من خلال المعطيات المضمّنة بالجدول عدد 1 بالملاحق وجود تفاوت نسبي بين الولايات حيث بلغت اعلى نسبة للنساء بولاية توزر (64.2 %) في حين سجّلت اقل نسبة للنساء بولاية جندوبة (43.4 %) (فارق تجاوز 20 نقطة مئوية) ويرجع ذلك إلى عديد الأسباب منها الثقافية والتركيبة الديمغرافية للمجتمع وغيرها من الأسباب (الملحق عدد 04).

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

تجدر الإشارة الى أنه يتمّ تصنيف الأسر المسجّلة بقاعدة معطيات برنامج الأمان الاجتماعي حسب درجة الفقر من قبل نموذج التنقيط بطريقة إحصائية بحتة ولا يمكن إدخال متغيّرات من شأنها أن تؤثر على توزيع المنتفعين لفائدة النساء. لذا فإنّه يصعب تحقيق الهدف باعتبار عدم إمكانية اعتماد سياسة تمييز إيجابي لفائدة المنتفعات من جنس "الإناث" وذلك حفاظا على شفافية ومصداقية منظومة الاستهداف الحالية.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

○ العمل على تحسين الاستهداف الخاص بالفئات المنتفعة بالخدمات والمساعدات الاجتماعية من خلال تقليص أخطاء الادراج (من خلال إعادة التصديق بالنسبة للمنتفعين المسجلين بالمنظومة) والتقليص من أخطاء التسرّب (من خلال ادراج جميع الوضعيات الجديدة والمستكشفة)، فضلا عن تحسين نظام التنقيط والتقليص من أخطاء تقدير التصنيف حسب العشيرات والتصنيف حسب الفئات الاجتماعية.

○ العمل على تحسين جودة المعطيات المسجلة بمنظومة الأمان الاجتماعي من خلال التحيين الدوري للمعطيات عبر الزيارات الميدانية والتقاطعات بين مختلف مصادر البيانات العمومية، وإصلاح الأخطاء المضمنة بقاعدة البيانات.

- الهدف الاستراتيجي 2.3: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

❖ **المؤشر 1.2.3 نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة)**

تعمل الدولة من خلال تخصيص اعتمادات لفائدة مراكز التربية المختصة وكذلك لفائدة برنامج بعث موارد الرزق للأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل على النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق تكوينهم وتأهيلهم وإعدادهم للحياة المنهية ثم إدماجهم صلب الدورة الاقتصادية مما يحقق استقلاليتهم الذاتية وحفظ كرامتهم.

المؤشر 1.2.3 : نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة)

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%0.28	%100	%5.76	%0.22	%1.76	%10.2	%

ملاحظة تتعلق باحتساب المؤشر : تم تسجيل ارتفاع في نسبة انجاز المؤشر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة وذلك نتيجة مراجعة طريقة الاحتساب من خلال احتساب عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنفعين ببرامج بعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للأشخاص ذوي الإعاقة المتحصلين على شهادات تكوين من مراكز التربية المختصة **عوضاً عن** عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنفعين ببرامج بعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للمرسمين بمراكز التربية المختصة.

وتمكن طريقة الاحتساب الجديدة من إضفاء أكثر دقة على نتائج انجاز المؤشر حيث يتعذر على بعض منظوري المراكز استكمال الدورات التأهيلية كما لا يستجيب البعض الآخر لشروط القدرة على العمل. وقد تم التنصيص على طريقة الاحتساب الجديدة في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2024 (الملحق عدد 05)

كما سيتم العمل على تشجيع المرأة ذات الإعاقة على بعث مشروعها الخاص إثر حصولها على شهادة التكوين المهني وذلك في إطار العمل على التعريف ببرامج بعث موارد الرزق للأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل صلب مراكز التربية المختصة والتحفيز على الاندماج في الحياة الاقتصادية عبر هذا البرنامج (الملحق عدد 06)

- **الإشكاليات المتعلقة بالهدف:**

- ضعف مؤهلات الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل للانتفاع ببرامج بعث موارد الرزق.
- عدم ملاءمة منظومة التربية المختصة والتأهيل والتكوين المعتمدة حالياً لمتطلبات سوق الشغل.
- عدم التعريف ببرامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل في بعض الجهات.

- النقص في عدد المكونين في بعض الجهات.
- غياب التكوين في بعض مراكز التربية المختصة بسبب نقص المواد الأولية المستعملة في الورشات.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- العمل على تحسين جودة التكوين المقدم بمراكز التربية المختصة لفائدة الأطفال والشبان ذوي الإعاقة المسجلين بها من خلال برمجة دورات تكوينية تتماشى مع مؤهلاتهم وتستجيب لمتطلبات سوق الشغل.
- العمل على التحسيس بضرورة استثمار الشهادت المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة من خلال الانتفاع ببرامج بعث موارد الرزق للأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وذلك من خلال مرافقة الأخصائيين الاجتماعيين للمتحصليين على شهادت تكوين من مراكز التربية المختصة في التفكير في بعث موارد رزق خاصة بهم وتوجيههم في الإعداد لبعث هذه المشاريع من حيث دراسة جدوى المشاريع والإجراءات المتعلقة بإحداثها.
- العمل على التعريف ببرامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة لدى الفئة المستهدفة من المتحصليين على شهادت تكوين من مراكز التربية المختصة،
- العمل على تطوير العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات من خلال تقييم ودعم مساهمتهم في المجال الاجتماعي (النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، الوقاية والادماج الاجتماعي، التضامن والتنمية الاجتماعية) عبر إبرام عقود برامج واتفاقيات شراكة مرتبطة بمؤشرات متابعة ضمن برنامج النهوض الاجتماعي.
- اقتراح دعم مراكز التربية المختصة بالموارد المالية والبشرية لإنجاح برنامج تكوين الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بهذه المراكز.

- الهدف الاستراتيجي 3.3: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
❖ المؤشر 1.3.3 النسبة العامة للأمية

المؤشر 1.3.3 : النسبة العامة للأمية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	-	%99.82	% 16.67	%16,7	%16.8	%17.3	%

المؤشر 2.3.3 نسبة الأمية عند النساء

المؤشر 2.3.3 : نسبة الأمية عند النساء

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	-	%99.55	% 22.3	%22.4	%22.6	%23	%

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- صعوبة في توفير المركز الخاصة بالمناطق الريفية.
- نقص في إطار التدريس مقارنة بالفئة المستهدفة.
- المشاغل اليومية والمهام المنوطة على عهدة المرأة تقلص في حظوظها في ارتياد مراكز تعليم الكبار.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- الترفيع في ميزانية البرنامج قصد تطوير وتعصير وسائل العمل.
- بعث بعض المراكز النموذجية التي من شأنها مزيد استقطاب الفئات المستهدفة وخاصة في مجال المهارات.
- إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض المنظمات والجمعيات والمؤسسات الحكومية والخاصة لتوفير مصادر تمويل قصد تطوير البرنامج.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت إنجازات اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي 1227.151 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 94.09% دون احتساب نفقات التحويلات المالية المسندة للأطفال (0-6 سنوات) التي هي بصدد الدفع والتي خفّضت من نسبة الإنجاز وقتيا وتمثلت أهم التغييرات في تدعيم التدخلات الاجتماعية على المستوى الجهوي وتعزيز نفقات التسيير والترفيه فيها لإنجاز هذا التدخلات ودفع برامج الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة والأشخاص المعوقين و التقليل من نسبة الأمية إضافة إلى الترفيع في المنح المسندة لمراكز التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية في إطار إدماج الأطفال الممتنعين بخدمات مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة . وتوزعت الإنجازات حسب الأقسام كالتالي :

* نفقات التأجير :

- الاعتمادات المرسمة 151.020 أد - الاعتمادات المنجزة 150.020 أد بنسبة إنجاز 98.79% ويفسر الفارق بعدم استكمال إجراءات الانتدابات الاستثنائية للبرنامج وبرنامج الترقيات .

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 9.048 أد - الاعتمادات المنجزة 9.687 أي بنسبة إنجاز فاقت 107% .
تمت تغطية الفارق المقدر بـ 639 أد بإجراء تحويل من قسم التدخلات بالبرنامج وذلك :
* لتغطية نفقات تسيير النشاط 4 (مؤسسات التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية) النشاط 5 (التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين) وكذلك النشاطين الجهويين عدد 7 (البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة) و عدد 8 (الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل) خاصة فيما يتعلق بنفقات خلاص الأكرية واستهلاك الكهرباء والغاز واستهلاك الماء وشراء الوقود لوسائل النقل التي شهدت ارتفاعا في الأسعار .

* نفقات التدخلات:

- تمثل نفقات التدخلات الجزء الأكبر من ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي بنسبة تقدر بـ 87.39%
- الاعتمادات المرسمة 1139.842 أد - الاعتمادات المجمدة 300 أد - الاعتمادات المنجزة 1064.000 أد أي بنسبة 93.35%

- الفواضل المسجلة تتعلق أساسا بخلاص نفقات في إطار القرض المسند بعنوان منحة للأطفال دون 06 سنوات (الذي تم التعهد به وتعطل خلاصه لإتمام الوثائق المتعلقة بخلاص الخبراء) وتسجيل فواضل برامج

تدخلات على المستوى الجهوي (بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة – مجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات المعوزة وبعث موارد رزق للمعاقين ...)

*** نفقات الاستثمار :**

- الاعتمادات المرسمة 3.500 أذ - الاعتمادات المنجزة 3.444 أذ أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 98.40%.

جدول عدد 7:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023	بيان النفقات
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)	
%98.85	-1.753	150.110	151.863	اعتمادات التعهد
%98.79	-1.843	150.020	151.863	اعتمادات الدفع
%108.11	733	9.781	9.048	اعتمادات التعهد
%107.07	639	9.687	9.048	اعتمادات الدفع
%98.34	-18.907	1120.935	1139.842	اعتمادات التعهد
%93.35	-75.842	1064.000	1139.842	اعتمادات الدفع
%280	1.404	2.184	780	اعتمادات التعهد
%98.40	-56	3.444	3.500	اعتمادات الدفع
				اعتمادات التعهد
				اعتمادات الدفع
%98.58	-18.523	1283.010	1301.533	اعتمادات التعهد
%94.09	-77.102	1227.151	1304.253	اعتمادات الدفع

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 8 :

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات		تقديرات 2023	بيان الأنشطة	البرامج الفرعية
	المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2023 (2)	ق. م الأصلي أو التعديلي (1)		
%93.11	-3.829	51.771	55.600	نشاط عدد 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي	البرنامج الفرعي 1 : النهوض الاجتماعي (مركزي)
%92.26	-80.349	958.351	1038.700	نشاط عدد 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	
%98.16	-1.563	83.257	84.820	نشاط عدد 3 : الشراكة مع الجمعيات	
%100.65	32	4.990	4.958	نشاط عدد 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	
%100.25	12	4.791	4.779	نشاط عدد 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين	
%100	0	16.320	16.320	نشاط عدد 6 : تعليم الكبار	
%0.00	-300	0	300	نشاط عدد 9 : تحويلات مباشرة بعنوان الدعم	
%111.10	7.240	72.489	65.249	نشاط عدد 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	النهوض الاجتماعي (جهوي) : 24 برنامج فرعي
%104.94	1.656	35.182	33.527	نشاط عدد 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	
%94.09	-77.102	1227.151	1304.253	المجموع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان تنفيذ الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والانجازات ويبرر هذا التفاوت كالاتي :

1 - النشاط عدد 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 93.11% (55.600 أ.د مرسم / 51.771 أ.د منجز)
وتفسّر بـ :

- تحقيق فواضل على مستوى نفقات التأجير حيث يتم العمل على تحسين آليات ضبط تقديرات الأجر
- الحرص على الإسراع باستكمال إجراءات الانتدابات والترقيات المبرمجة في آجالها .

رغم عدم بلوغ النسبة المرجوة ووجود فارق فإنه لم ينعكس على مستوى أداء نشاط القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي .

2 - النشاط عدد 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 92.26% (1038.700 أ.د مرسم / 958.351 أ.د منجز) نتيجة :

- التأخير في صرف القرض المسند لفائدة أطفال العائلات المعوزة أقل من 6 سنوات (55.263 أد) وتسجيل فوائض منه .

مع الإشارة إلى أنّ هذا النشاط يساهم بصفة مباشرة في تحقيق الهدف عدد 1 " المساهمة في مقاومة الفقر والحدّ من إقصاء الفئات المهمشة " عبر التحويلات المباشرة للعائلات المعوزة والمنح المسندة بمناسبة الأعياد الدينية والعودة المدرسية والجامعية والمنح العائلية المسندة للأطفال (أقل من 06 سنوات) من أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل .

3 - النشاط عدد 3 : الشراكة مع الجمعيات :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 98.16% (84.820 د. مرسم / 83.257 أ.د منجز) نتيجة تعطل مسار إنجاز عدة مشاريع مسندة إلى جمعيات رعاية المعوقين في إطار التمويل العمومي للجمعيات .

ويساهم هذا النشاط في تحقيق الهدف عدد 2 " المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية " .

4 - النشاط 4 " التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية " :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 100.65% للنشاط 4 (4.958 أ.د مرسم / 4.990 أ.د منجز) حرصاً على ضمان توفير الخدمات لمحضوني الدولة بمؤسسات الرعاية والإحاطة الاجتماعية وخاصة ذوي الاحتياجات الخصوصية .

5 - النشاط 5 " التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين " :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 100.25% للنشاط 5 (4.779 أ.د. مرسوم / 4.791 أ.د. منجز) تدعيما لتأمين حاجيات الأشخاص المعوقين مما استوجب الزيادة في نفقات تسيير هذه الأنشطة إضافة إلى غلاء المواد الاستهلاكية . وتتأتى الزيادة المسجلة في الاعتمادات من تحويل اعتمادات من قسمي تأجير وتدخلات البرنامج لتغطية نفقات تسيير هذه المؤسسات .

6 - النشاط 6: تعليم الكبار :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 100% (16.320 أ.د. مرسوم / 16.320 أ.د. منجز) حيث يساهم هذا النشاط في تحقيق الهدف عدد 3 " المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية " .

7 - النشاط 7 " البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة " :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 111.10% للنشاط 7 (65.249 أ.د. مرسوم / 72.489 أ.د. منجز) نتيجة ارتفاع نفقات تسيير أقسام النهوض الاجتماعي والوحدات المحلية التابعة لها جراء ارتفاع الأسعار (استهلاك الماء وخاصة الكهرباء – لوزام المكاتب – اللوازم الإعلامية - إكساء العملة ...) .

8 - النشاط 8 " الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل " :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 104.94% للنشاط 8 (33.527 أ.د. مرسوم / 35.182 أ.د. منجز) نتيجة ارتفاع نفقات تسيير أقسام النهوض الاجتماعي والوحدات المحلية التابعة لها جراء ارتفاع الأسعار ونوعية البرامج المسندة للمنتفعين .

إضافة إلى أهمية هذين النشاطين (7 و 8) ومساهمتهما في تحقيق الهدف المتعلق بالمساهمة في الإدماج على مستوى الجهوي في إطار التدخلات المسندة للأفراد من عائلات معوزة وأبنائهم لبعث مشاريع صغرى واقتناء الآلات التعويضية وبعث موارد رزق للمعاقين ...

وتتأتى الزيادة المسجلة في اعتمادات النشاطين 7 و 8 من تحويل اعتمادات قسم التأجير وجزء من قسم التدخلات داخل البرنامج لفائدة الهياكل الجهوية (أقسام النهوض والوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي) لتغطية نفقات التسيير ونفقات برنامجي بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة ومجانية النقل البري لفائدة أبناء العائلات المعوزة واقتناء آلات تعويضية ...

- برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- رئيس البرنامج : السيد توفيق كلثوم
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 12 جانفي 2023

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة للاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تولي اهتماما خاصا للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك من خلال ضمان الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإشراكهم بشكل فعال في التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد.

و تأخذ الصيغة الحالية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة بعين الاعتبار الأولويات التي تم تحديدها في المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2016-2020) ومشروع المخطط الثلاثي للتنمية (2023-2025) لا سيما تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة في عملية التنمية باعتبارها مكونا هاما من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل المساهمات المتنوعة للمهاجرين في العملية التنموية للوطن.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج في :

✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحداث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،

✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والانشطة المقدمة عن طريق شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع الحرص على دعم شبكة الهياكل المتدخلة على مستوى دول الإقامة وتطوير أنشطتها نوعيا.

-الأهداف و مؤشرات الأداء:

الهدف الاستراتيجي 1.4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية

يتمثل هذا الهدف في تعزيز دور التونسيين بالخارج في المساهمة في التنمية على الصعيد الوطني من خلال عمل كافة الأطراف المتدخلة لاتخاذ الاجراءات والآليات الكفيلة بذلك.

❖ المؤشر 1.1.4 نسبة نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

المؤشر 1.1.4 : نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021 (*)	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
2025	%20	%31.38	%5.65	%18	%2.4	%16.52	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية
2025	%1.9	%0.66	%0.01	%1.5	%0.2	%0.5	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

تم تسجيل ضعف في نتائج انجاز المؤشرين المتعلقين بنسبة مشاركة التونسيين والتونسيات بالخارج في المشاريع الاستثمارية ويبرر ذلك بعدد العوامل لعل من أهمها:

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

○ إشكاليات تتعلق بجمع المعطيات:

○ تسجيل تأخير بموافقة ديوان التونسيين بالخارج بالإحصائيات المتعلقة بالمشاريع الاقتصادية من قبل الهياكل ذات الاختصاص وعدم توفير بعض المعطيات الإحصائية المطلوبة على غرار المشاريع المصادق عليها لفائدة الجالية في قطاعي الصناعة والخدمات وتوزيع المشاريع حسب النوع الاجتماعي.

○ اقتصار دور الديوان على توفير وتبسيط المعطيات والتحفيز والتشجيع على الاستثمار في حين أن عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة فعليا ونية بعث المشاريع تعتبر معطيات من مجال تدخل هياكل الدعم على الاستثمار باعتبارها الهياكل المخولة لإسناد التراخيص والامتيازات للتونسيين المقيمين بالخارج.

○ البيروقراطية وتعقد الاجراءات الادارية للحصول على الامتيازات الجبائية والديوانية لإقامة مشروع وارتباط عديد المشاريع بالتراخيص .

○ ضعف الحوافر الاستثمارية والتسهيلات التي تقدم مزايا جبائية او مالية لجذب الاستثمارات بتونس مقارنة ببلدان أخرى .

○ عدم تخصيص حوافر جبائية ومالية محفزة للاستثمار للتونسيات بالخارج.

- القيود المكبلة للتحويلات المالية والصعوبات في التمويل خاصة في ظل غياب الضمانات البنكية للتونسيين المقيمين
- صعوبة الحصول على المعلومة المحينة والدقيقة نظرا لضعف رقمنة الإدارة ومحدودية التنسيق بين الأطراف المتدخلة.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- إبرام الديوان لاتفاقيات تعاون وشراكة مع هياكل مساندة التنمية لمزيد التنسيق وتفاذي التأخير في الحصول على الاحصائيات المطلوبة.
- تنظيم المنتديات والملتقيات حول الاستثمار كقناة اتصال مباشرة وفعالة وتنويع المواضيع المقترحة لتغطي كل القطاعات الاقتصادية ورفع التوصيات الى السلط المختصة .
- متابعة المشاريع المنجزة ومحاولة تذليل الصعوبات المعترضة ورفع الإشكاليات المعترضة إلى السلط المختصة.
- تكثيف العمل التحسيبي لفائدة أفراد الجالية للتعريف بالحوافز وفرص الاستثمار وحثهم على تفعيل مساهمتهم في تحقيق الأهداف التنموية .
- تطوير المنظومة الإعلامية حول التعريف بالإطار القانوني الجبائي والتحفيزي .
- تطوير الخطة الاتصالية للديوان للتعريف بأنشطة الديوان في هذا المجال ومواصلة العمل على رقمنة خدمات الديوان.

الهدف الاستراتيجي 2.4: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

يتمثل الهدف في تأمين برامج وخدمات تستقطب وتستهدف كافة فئات الجالية التونسية بالخارج وذلك بغاية تعزيز العلاقة معها. (الملحق عدد 07 والملحق عدد 08)

❖ المؤشر 1.2.4 نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

المؤشر 2.4.4 : نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022 (3)	إنجازات 2021 (4)	وحدة المؤشر
2025	% 58	%153.07	%79.6	% 52	%30	-	%

(*) تم إعداد وتوزيع استبيانات عن طريق مختلف هياكل الديوان بالداخل والخارج (الملحقين الاجتماعيين و مديري المراكز والمندوبين الجهويين) لتحديد نسب رضا أفراد الجالية على خدمات

الديوان بعنوان سنة 2023 من بينها خدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج " دور التونسي". وسجلت نسبة الرضا رواد المراكز على الخدمات 79.6% (وهو معدل رضا الكهول والأطفال باعتبار أنه تم توزيع إستبتيانيين بالمراكز تخص الكهول والأطفال).

(**) نسبة الانجازات فاقت بكثير نسبة التقديرات باعتبار انه تم احتساب التقديرات على ضوء نتائج الاستبيان الذي قام به الديوان على متن البواخر عند العودة الصيفية سنة 2019 والذي استهدف مختلف شرائح الجالية من كامل انحاء العالم (المنتفعين وغيرالمنتفعين بخدمات المراكز) .

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- المؤشرات المتعلقة بنسبة الرضا على الخدمات تطرح بعض الإشكاليات حيث يغلب عليها الطابع الذاتي وتنقصها الموضوعية، فيمكن طرح اشكالية عدم حياد المشرف على توزيع الاستبيان (مدير المركز) وامكانية تأثيره على نتائج الاستبيان ومستوى الجدية المطلوبة. كما ان تجميع الاستبيانات سنويا على مستوى الإدارة المركزية للديوان لتتمّ معالجتها واستنتاج نسب الرضا قد يؤخر الحصول على المعطيات اللازمة في افضل الاجال.
- توزيع الاستبيانات على المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية (رواد المراكز) يؤثر على نتائج الاستبيان باعتبار انه لم يتم استهداف كافة فئات أفراد الجالية لمعرفة أسباب العزوف اوضعف الاقبال المسجل بالنسبة لبعض المراكز (طبيعة الأنشطة أو البرامج غير هادفة أو غير ملائمة لتطلعات كل الفئات المعنية ، البعد الجغرافي لمقر المركز على تمركز التونسيين ببلد الاقامة ،سوء تأطير ...) ليتم العمل على أخذ التدابير اللازمة لمزيد استقطاب أفراد الجالية.و بالتالي يمكن اقتراح تغيير المؤشر كما يلي:نسبة رضا التونسيين بالخارج على خدمات المراكز الاجتماعية و الثقافية بالخارج

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- مواصلة تقييم برامج وأنشطة الديوان (الاستبيانات التي قام بها الديوان بعنوان سنة 2023 لتحديد نسب رضا التونسيين بالخارج على خدمات الديوان) والعمل على توزيعها عن طريق المنصات الالكترونية واستهداف كافة فئات الجالية.
- العمل على تطوير وتنويع البرامج التي تستهدف الجالية بمختلف مكوناتها وخاصة منها الأطفال (الأجيال الجديدة للهجرة) باعتبار المتغيرات الاجتماعية والثقافية المتسارعة ببلدان الاقامة مع ضرورة دعم البرامج التي تعرف بالحضارة التونسية لمزيد ترسيخ الهوية الوطنية .

- انفتاح المراكز على الفضاء الخارجي من الجمعيات و المجتمع المدني وإمكانية استقطاب الأجنب من دول الإقامة بهدف التعريف بتونس وتحفيزهم على زيارتها والاستثمار فيها أو بتقديم دروس اللغة العربية لفائدتهم.
- -العمل على تحفيز رواد واطارات التنشيط بالمراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج (منح جوائز، التعريف بالمتميزين و الكفاءات والمبدعين....).
- -مزيد التعريف بالرامج و الخدمات التي يقدمها الديوان .

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت اعتمادات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج المرسمة بقانون المالية لسنة 2023 : 33.864 أد بلغت إنجازات البرنامج 32.884 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 97.10% وذلك حسب الأقسام والأنشطة :

* نفقات التأجير :

بلغت اعتمادات التأجير المرسمة لسنة 2023 : 28.794 أد - بلغت الإنجازات 27.924 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 96.98%. ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات أساسا في بقايا جزء من المنحة المسندة لفائدة المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج الذي لم ينطلق نشاطه . علما وأنه بالنسبة لديوان التونسيين بالخارج الذي يعتبر الفاعل العمومي الأساسي في البرنامج فإنّ فواضل ميزانية تأجير أعوانه بالداخل والخارج بلغت بعنوان سنة 2023 : 6882 أد و يعود ذلك بالأساس إلى :

- التأخير في تعويض الملحقين الاجتماعيين (المباشرة لـ 27 ملحق اجتماعي تمت في موفى شهر أفريل 2023).
- إنهاء مهام 07 ملحقين اجتماعيين بتاريخ 01 نوفمبر 2023 وعدم تعويضهم إلى موفى سنة 2023 علما وأن اجورهم مبرمجة بميزانية 2023 ما من شأنه أن اثر جزئيا على النشاط الموجه للجالية المتواجدة بالخارج حيث أنّ شبكة الملحقين الاجتماعيين تسهر على الإحاطة بالجالية وتعزيز مساهمتهم في التنمية وتعزيز علاقتهم بأرض الوطن .
- تسوية وضعيات إدارية لعدد من أعوان وإطارات الديوان (سحب خطط وظيفية وإعادة ترتيب في الصنف والرتبة) تطبيقا للتوصيات الواردة بتقرير رئاسة الحكومة.

* نفقات التسيير :

بلغت اعتمادات التسيير المرسمة لسنة 2023 : 3.600 - بلغت الإنجازات 3.572 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 99.21% . وتتمثل أهم نفقات التسيير في نفقات الأكرية والأداءات البلدية للمندوبيات والمراكز الاجتماعية والثقافية (دور التونسي) ومعاليمة التأمين والكهرباء والغاز والماء ...

- الفواضل تتعلق أساسا ببقايا المنحة المسندة لفائدة المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

علما وأنه بالنسبة لديوان التونسيين بالخارج تبلغ فواضل ميزانية التسيير بعنوان سنة: 2023 مبلغا قدره 2.628 أذ ويعود ذلك بالأساس إلى :

- تنقيح الميزانية وعدم التمكن من صرف كامل الاعتمادات نتيجة ورود الفواتير بصفة متأخرة (إرسال الوثائق المحاسبية عبر الحقيبة الدبلوماسية) .

علما أن الديوان قد خصص مدخرات بقيمة 1200 أذ لخلاص غرامات لأحكام بائنة صادرة في حق الديوان لفائدة الأعوان المحليين بباريس وقضايا أخرى لم تصرف بعد.

*** نفقات التدخلات :**

بلغت اعتمادات التدخلات المرسمة لسنة 2023 : 1.420 أذ - بلغت الإنجازات 1.383 أذ أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 97.39% .

يعود الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة إلى عدم التوصل بكامل الفواتير المتعلقة بالتظاهرات والأنشطة بالخارج لخالصها .

*** نفقات الاستثمار :**

بلغت اعتمادات الاستثمار المرسمة لسنة 2023 : 50 أذ - بلغت الإنجازات 5 أذ أي بنسبة إنجاز اقدر بـ 10% نتيجة تعطل إجراءات إتمام بعض الشراءات العمومية .

جدول عدد 9:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
%97.01	-860	27.934	28.794	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%96.98	-870	27.924	28.794	اعتمادات الدفع	
%101.04	38	3.638	3.600	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%99.21	-29	3.572	3.600	اعتمادات الدفع	
%97.39	-37	1.383	1.420	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%97.39	-37	1.383	1.420	اعتمادات الدفع	
%0.00	-50	0	50	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%10	-45	5	50	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
%97.31	-910	32.955	33.864	اعتمادات التعهد	المجموع
%97.10	-981	32.884	33.864	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 10:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1 : العلاقة مع التونسيين بالخارج	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	1.933	952	-981	%49.23
	نشاط عدد 2 : البحوث في مجال الهجرة	71	145	74	%203.52
	نشاط عدد 3 : الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	31.860	31.787	-73	%99.77
	المجموع	33.864	32.884	-981	%97.10

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان تنفيذ الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والإنجازات

و يبرر هذا التفاوت كالاتي :

1- النشاط عدد 1: القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج:

- تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ %49.23 (1.933 أ.د مرسوم / 952 أ.د منجز) ويعود الفارق أساساً إلى تسجيل فواصل بقسم التأجير نتيجة التحاق أعوان إلى العمل بهياكل أخرى (فارق لم يؤثر على تحقيق أداء البرنامج باعتباره يتعلق بالتأجير)

2- النشاط عدد 2 : البحوث في مجال الهجرة:

- تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ %106.33 (71 أ.د مرسوم / 145 أ.د منجز) وذلك بتحيين وإثراء الدراسات والبحوث في مجال الهجرة بالشراكة مع ديوان التونسيين بالخارج والمعهد الوطني للإحصاء

مما ساعد البرنامج على تشخيص واقع الهجرة ومعرفة وظواهر المستجدة وستساعد هذه الدراسات أصحاب القرار في اتخاذ الحلول والإجراءات لمواجهة هذه المتغيرات) .

3- النشاط عدد 3: الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج:

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 99.77% (31.860 أ.د مرسوم / 31.787 أ.د منجز) البقايا المتأتية من المنحة المسندة للمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج .
ويساهم هذا النشاط بصفة هامة في تحقيق الهدفين الاستراتيجيين لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج باعتبار أنّ ديوان التونسيين بالخارج هو المتعهد الأساسي بهذا النشاط .
ورغم حجم التحويلات النقدية للتونسيين بالخارج إلى موفى شهر ديسمبر 2023 والتي بلغت 3،7515 م د ، فإنّ الظرفية الاقتصادية العالمية والوطنية أثرت على النمو الاقتصادي وعلى بعث التونسيين المقيمين بالخارج للمشاريع .

- برنامج القيادة والمساندة
- رئيس البرنامج : السيد نزار المحسني عوضا عن السيدة آمال خليل
- تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من تاريخ 03 جانفي 2024

1- نتائج أداء البرنامج:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الفنية للمهمة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة وإرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

وتترجم استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية

✓ حوكمة الموارد المتاحة

✓ تدعيم إستقلالية التصرف في الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

المؤشر 1.1.9 : نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز/المرسوم)							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%100.05	%98.05	%98.30	%100.26	%97.98	% 97.08	%

تمّ تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 98.30 % بالنسبة لسنة 2023 و بلغت الإعتمادات المنجزة بعنوان التأجير 250.119 أ.د مقابل اعتمادات مرسمة تقدر بـ 254.450 أ.د أي بفارق 4.331 أ.د ناتج عن خروج عدد كبير وغير متوقع من الأعوان على التقاعد المبكر والإلحاق وكذلك التأخير في إنجاز بعض الترقيات المبرمجة .

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

○ عدم التوصل إلى حد الآن إلى تركيز تطبيق إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الأصناف والرتب والبرامج والأقسام والأنشطة بكل دقة وتواصل الإعتماد على جداول excel مما يؤدي إلى عدم دقة التقديرات عند ضبط الإنعكاس المالي بطريقة علمية.

- عدم إعداد بطاقة الوصف الوظيفي للأعوان التي تعتبر منطلق لإعداد دليل إجراءات لتحديد نطاق تدخل كل مصلحة وكل عون.
- رغم تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب والبرامج إلا أن هذا التوزيع لا يراعي العمل الفعلي للأعوان حسب البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة مما يؤثر على صحة التقديرات بالبرامج.
- ضعف التنسيق على مستوى إجراءات ضبط نفقات التأجير بمناسبة إعداد مشروع ميزانية المهمة.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- إعداد خطة عمل لتفعيل منظومة موازنة اجتماعية والتي ستمكن من متابعة التصرف في الموارد البشرية للمهمة مما ييسر عملية ضبط الحاجيات وتحيين ومتابعة جداول توزيع الاعوان حسب الهياكل وفقا لمعايير موضوعية تراعي الحاجيات الحقيقية والفعلية لها وتمكن من ضبط التقديرات بصفة موضوعية.
- العمل على تنسيق إجراءات ضبط نفقات التأجير بمناسبة إعداد مشروع ميزانية المهمة بمشاركة الأطراف المتدخلة (جلسات عمل ، مذكرات داخلية).
- تكوين فريق عمل يعهد إليه ضبط ومتابعة نفقات التأجير وتحيين توزيع الأعوان وفقا للتنزيل العملي وإقترح إجراءات عملية لحوكمة نفقات التأجير والتحكم فيها.

❖ الهدف الاستراتيجي 2.9: فاعلية برنامج القيادة

❖ المؤشر 1.2.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

المؤشر 2.1.9 : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر
2025	%2.05	%113.86	%2.36	%2.07	%2.1	%2.75	%

شهد حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة تراجعاً يعود أساساً إلى الفارق المسجل بين الاعتمادات المرسمة (68.349 أ.د.) والاعتمادات المنجزة (59.633 أ.د.) أي بفارق 8.717 أ.د. وبنسبة إنجاز 87.25% تعود أساساً إلى تسجيل فوائض بقسم الاستثمار خاصة وذلك نتيجة عدم صرف

الاعتماد المرسم لبناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية الذي شهد تأخيرا في البدء بإنجاز الاشغال نظرا للتعقيدات الإدارية على مستوى رخصة البناء .

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- عدم متابعة عملية صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسفا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الأجل .
- الإشكاليات المرتبطة بتجميد الاعتمادات (25% على 4 أقساط) والحاجيات الفعلية من الإعتمادات بين الفقرات باعتبار تعدد البنود وفقا للتنزيل العملياتي (برامج-برامج فرعية- وحدات عملياتية-أنشطة) مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتقويض والزيادة في نفس الفقرات.
- النقص في إطارات المتابعة والتقييم على مستوى البرامج الفنية والذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الميزانية والاهداف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج.
- عدم استكمال أشغال تركيز نظام للرقابة الداخلية ضمن مهمة الشؤون الاجتماعية.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

- برمجة إعداد دليل إجراءات من شأنه التقليل في هذه الإشكاليات ضمن البرمجة السنوية للنفقات ومسار إعداد الميزانية وتنفيذها.
- الحرص على دقة ضبط تقديرات الميزانية من المصالح المعنية بالتنسيق مع المصالح المكلفة بالشؤون المالية للتقليل في عمليات التحويلات بالزيادة والنقصان.
- إتمام أشغال الرقابة الداخلية للميزانية بما يضمن توفر ضمانات معقولة للحد من المخاطر المتعلقة بتنفيذ الميزانية خاصة في ظل إنخراط وزارة الشؤون الاجتماعية في الرقابة المعدلة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج القيادة والمساندة بقانون المالية التعديلي لسنة 2023 : 68.349 أد
بلغت الإنجازات 59.633 د بنسبة إنجاز تقدر بـ 87.25 % وسجلت ميزانية البرنامج فواضل
بلغت 8.716 أد تتعلق أساسا بنفقات الاستثمار.

* نفقات التأجير :

- الاعتمادات المرسمة 45.321 أد - الاعتمادات المنجزة 45.937 أد بنسبة إنجاز 101.36%
وتتوزع بين :

* المركزي : 21.545 أد

* الجهوي : 24.392 أد

يفسر الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة بعمل البرنامج على تحسين توزيع الموارد البشرية وضبط كتلة الأجور تدريجيا بصفة دقيقة . وتمّ بذلك تحويل اعتمادات من قسم التدخلات لتغطية خلاص التحاق أعوان للعمل بهياكل البرنامج .

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 7.510 أد - الاعتمادات المجمدة : 42 أد - الاعتمادات المنجزة 7.434 أد
وبنسبة إنجاز 98.99% وهو ما يعمل عليه البرنامج من ترشيد وضغط على نفقات التصرف على
المستوى المركزي والجهوي .

ويفسر الفارق بتعذر خلاص نفقات تم التعهد بها ولم تصدر في شأنها الفواتير .

* نفقات التدخلات :

- الاعتمادات المرسمة 4.848 أد - الإيعامات المجمدة 43 أد - الاعتمادات المنجزة 4.319 أد
وبنسبة إنجاز تقدر بـ 89 % ويفسر الفارق بـ :

* تسجيل فواضل في نفقات بعنوان مساهمة في منظمات العمل الدولية والعربية .

* عدم صرف المنحة المسندة للنادي الرياضي للوزارة

* عدم صرف جزء من الاعتماد المرصود لودادية أعوان وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان إقتناء تذاكر الأكل.

* نفقات الاستثمار :

- بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي 10.670 أد - الاعتمادات المنجزة 1.943 أد أي
بنسبة إنجاز تقدر بـ 18.21 % ويفسر الفارق في الإنجازات بعدم تقدم إنجاز مشروع بناء المعهد الوطني
للشغل والدراسات الاجتماعية نتيجة التعقيدات الإدارية (تعطيل في الحصول رخصة البناء) وتعطل

إجراءات القيام بالصفقات العمومية نتيجة تغيّر السوق وسعر الصرف وتأثيرها على مشاركة المزودين في الصفقات العمومية وصعوبة التعاقد معهم .
وتتضح فاعلية برنامج القيادة والمساندة في تحسين وتطوير أداء البرامج العملياتية من خلال توفير وسائل العمل البشرية و المادية والتقنية والتحكم في تحسين مستوى العمل وتعصير الخدمات ورقمنتها وإرساء مزيد من النجاعة والشفافية في التصرف المالي وعلى والخدمات الاجتماعية التي تسديها الوزارة لمنظورها .

جدول عدد 11:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز%	المبلغ	2023	2023	ق. م	
(1) / (2)	(1) - (2)	(2)	(1)	التعديلي	
101.51%	683	46.004	45.321	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
101.36%	616	45.937	45.321	اعتمادات الدفع	
102.46%	185	7.695	7.510	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
98.99%	-76	7.434	7.510	اعتمادات الدفع	
89.09%	-529	4.319	4.848	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
89.09%	-529	4.319	4.848	اعتمادات الدفع	
48.12%	-2.568	2.382	4.950	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
18.21%	-8.727	1.943	10.670	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
96.44%	-2.229	60.400	62.629	اعتمادات التعهد	المجموع
87.25%	-8.716	59.633	68.349	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 12:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1 : القيادة والمساندة	نشاط عدد 1 : القيادة	238	211	-27	%88.73
	نشاط عدد 2 : التصرف في الموارد البشرية	20.861	17.779	-3.082	%85.23
	نشاط عدد 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	20.350	10.083	-10.267	%49.55
	نشاط عدد 4 : التعليم العالي	4.639	5.009	370	%107.99
	نشاط عدد 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري	22.261	26.549	4.288	%119.26
	المجموع		68.349	59.633	-8.716

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والإنجازات ويبرر هذا التفاوت كالاتي :

1- النشاط عدد 1 : القيادة:

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ %88.73 (238 ا.د مرسوم / 211 ا.د منجز) (الفارق لا علاقة له بأداء البرنامج)

2 - النشاط عدد 2: التصرف في الموارد البشرية :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ %85.23 (20.861 ا.د مرسوم / 17.779 ا.د منجز) والبرنامج يعمل حالياً وفي السنوات المقبلة على مزيد التحكم في كتلة الأجور وضبطها إضافة إلى تحسين توزيع الأعوان .

3 - النشاط 3: التصرف في الموارد اللوجيستية :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 49.55% (20.350 أ.د مرسوم / 10.083 أ.د منجز) .

4 - النشاط 4: التعليم العالي :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 107.99% (4.639 أ.د مرسوم / 5.009 أ.د منجز) .

5 - النشاط 5: تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري :

- تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 119.26% (22.261 أ.د مرسوم / 26.549 أ.د منجز) .

الملاحق

بطاقة النوع الاجتماعي – إنجازات سنة 2023

1/ أهم إنجازات المهمة

انخرطت مهمة الشؤون الاجتماعية في مشروع تنزيل أثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي من خلال جملة التعهدات التي تضمنتها بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 وتساهم مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ هذه الخطة وخاصة منها الأثر الأول المتعلق بإرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات و الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ، إضافة الى مساهمتها في تحقيق الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل.

حيث يواجه قطاع الشؤون الاجتماعية في هذا الإطار جملة من التحديات على مستوى المساهمة في رآب الفوارق بين الجنسين المسجلة على مستوى معدلات الفقر والأمية والتشغيل في القطاع غير المهيكل إضافة إلى مختلف مظهرات العنف المسلط على الفتيات والنساء. وتتمثل أهم الإشكاليات المتعلقة بالمرأة والفتيات عموما في المجال الاجتماعي في :

- استقطاب القطاع غير المهيكل لعدد هام من العمالة النسائية مقارنة بالرجال
- انتشار ظاهرة عمل النساء والفتيات بقطاعات العمل الهشة مقارنة بالرجال (العمل المنزلي ، الفلاحة الموسمية..)
- استفحال ظاهرة العنف لدى النساء المنتميات للفئات الهشة
- انتشار ظاهرتي الأمية والفقر لدى النساء بالمناطق الداخلية مقارنة بالرجال

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

البرنامج عدد 1: الشغل والعلاقات المهنية

- الهدف العملي 1 : تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي				الاهداف الاستراتيجية للبرنامج	الاهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	انجازات 2023	تقديرات 2023	اسم المؤشر		
		299 زيارة (شملت 18733 عاملا: 12286 اناث و6447 ذكور)	لم يتم التنصيص على تقديرات بالمشروع السنوي للأداء 2023	تطور زيارات التفقد في مجال تفقد الشغل في مجال تفقد الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء	تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي	ضمان توفر شروط العمل اللائق
		سيتم انجاز الزيارات خلال سنة 2024 في إطار تنفيذ البرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية 2024-2025	لم يتم التنصيص على تقديرات بالمشروع السنوي للأداء 2023	تطور زيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء		

• إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصة بمتابعتها :

الإلتعكاس المالي (إن وجد)			مؤشرات الأنشطة					الأعمال الأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف المراعية للنوع الاجتماعي	
مصدر التمويل	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	القيمة المستهدفة*	نسبة الإنجاز (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	تسمية المؤشر الطبيعية			
							لم يتم التنصيب على تقديرات بالمشروع السني للأداء 2023		متابعة لمدى تطبيق القانون خاصة فيما يتعلق بعدم التمييز بين الجنسين وعلى مستوى التاجر ومراقبة احترام شروط الصحة والسلامة المهنية تم توجيه عدد 21 تنبيه كتابي وتحريير 11 (محضرا تبعا للزيارات المذكورة) الى حدود السادسة الأولى من سنة 2023	تطور زيارات التفقد في مجال تفقد الشغل في مجال تفقد الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء	تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي
							لم يتم التنصيب على تقديرات بالمشروع السني للأداء 2023		اعداد دراسة مع برنامج أضواء (adwa) بالتنسيق مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لمعرفة كلفة الكلفة المالية للمصادقة على الاتفاقية 155 المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيين وعرضها على الأطراف الاجتماعية لابدء الراي		

• التحليل:

في إطار إيلاء العمل بالقطاع الفلاحي الأهمية اللازمة وبمناسبة إعادة تحيين جداول تقارير المراقبة الإحصائية بما يتماشى والالمام بكل الفئات والأنشطة الخاضعة لمجلة الشغل ، تم افراد القطاع الفلاحي بجدول خاص يتضمن مجموعة من المعطيات والمؤشرات من قبيل توزيع الأنشطة الفلاحية حسب الموجود ببلادنا وتوزيع الفئة المستهدفة حسب الجنس وحسب الوضعية (اطفال متدربون، ذوي إعاقة، أجانب،) او الوضعية المهنية (قار، غير قار). هذا الى جانب ادراج القطاع الفلاحي في جدول آخر يتضمن مختلف المخالفات التي يمكن القيام بها والإجراءات المتخذة بمناسبةها.

جدول لمتابعة زيارات المراقبة في القطاع الفلاحي خلال السداسي الأول من سنة 2023

توزيع زيارات المراقبة في القطاع الفلاحي خلال السداسي الأول لسنة 2023						
الاجراءات القانونية المتخذة إزاء المشغل		العدد الجملي للبيد العاملة	العدد الجملي للزيارات	عدد الزيارات		نوعية النشاط
محضر	تنبيه			مستغلة فلاحية عائلية	شركة	
6	15	1181	57	18	39	زراعات سقوية
3	1	790	15	4	11	زراعات كبرى
0	3	286	6	1	5	جني الزيتون
0	1	277	6	2	4	جمع القوارص
0	1	160	3	0	3	جمع الكروم
0	0	0	0	0	0	جمع التمور
1	0	76	9	0	9	انتاج حيواني
1	0	6435	45	0	45	أنشطة أخرى
11	21	9205	141	25	116	المجموع

أنشطة فلاحية موسمية

البرنامج عدد 2 : الضمان الاجتماعي

- الهدف العملي 1 : تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي

تعمل مصالح برنامج الضمان الاجتماعي على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف الفئات العاملة، كما تعمل على استقطاب القطاع غير المنظم لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي من ذلك النساء العاملات بالقطاع الفلاحي باعتبار تدني نسب التغطية الاجتماعية لهذا القطاع.

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي				الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملية للمراعية للنوع الاجتماعي
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	إنجازات 2023	تقديرات 2023	اسم المؤشر	
		4.95%	لم يتم التنصيب على تقديرات المشروع السنوي للأداء 2023	نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي*	تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي

* نسبة التغطية الاجتماعية للأجراء العاملين في القطاع الفلاحي

• إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصة بمتابعتها :

الإعكاس المالي (إن وجد)		مؤشرات الأنشطة						الأعمال والأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	المؤشرات العملية للمراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف العملية للمراعية للنوع الاجتماعي	
مصدر التمويل	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	القيمة المستهدفة*	نسبة الإنجاز (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	تسمية المؤشر الطبيعية			
							لم يتم التنصيب على تقديرات المشروع السنوي للأداء 2023		التحسيس والتوعية بأهمية الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي	تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي	تحسين التغطية الاجتماعية

							لم يتم التنصيب على تقديرات المشروع السنوي للأداء 2023		صياغة نظام تغطية اجتماعية محفز وملائم للقطاع الفلاحي		
							لم يتم التنصيب على تقديرات المشروع السنوي للأداء 2023		التنسيق مع مصالح تفقد الشغل (حملات المراقبة)		
							لم يتم التنصيب على تقديرات المشروع السنوي للأداء 2023		التنسيق مع وزارة الزراعة لتقييم وتصويب التدخلات		
							لم يتم التنصيب على تقديرات المشروع السنوي للأداء 2023		ملائمة المنظومة المعلوماتية للصناديق الاجتماعية وإدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن الإحصائيات الصادرة عنها		
							لم يتم التنصيب على تقديرات المشروع السنوي للأداء 2023		استغلال مخرجات مشروع خارطة الأمراض المهنية		
							لم يتم التنصيب على تقديرات		تقييم منظومة احميني		

							بالمشروع السنوي للأداء 2023			
							لم يتم التتبع على تقديرات بالمشروع السنوي للأداء 2023		إقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي	

• التحليل :

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية للأجراء الفلاحيون تطورا هام سنة 2023، حيث بلغت 17 % مقابل 10.14 % فقط سنة 2022 ، تتوزع كما يلي 7.19% ذكور (سنة 2022) مقابل 12.5% (سنة 2023) و 2.95% اناث (سنة 2022) مقابل 4.95% (سنة 2023) أي بنسبة تطور للنساء العاملات في القطاع الفلاحي تقدر بـ 167.79 % . (انظر الجدول الملحق)

ويعود ذلك إلى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيلات جديدة لهياكل الضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية أو الانخراط بدور الخدمات الاجتماعية، وتنظيم فرق متنقلة للضمان الاجتماعي لمزيد التعريف بخدمات الضمان الاجتماعي وخاصة في الوسط الفلاحي والتشجيع على التسجيل على عين المكان. هذا علاوة على الدور الهام للخدمات الرقمية التي يوفرها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عبر تطوير عدد من التطبيقات الإعلامية الموجهة لفائدة منظوريه من المؤجرين والعملة غير الأجراء والمضمونين الاجتماعيين وتحسين إجراءات الولوج إليها مما يساهم في مزيد تحسين الخدمات المسداة لفائدتهم وتيسير استغلالها والولوج إليها ، إضافة إلى حملات المراقبة الميدانية التي يتولى الصندوق القيام بها بالشراكة مع تفقدية الشغل في إطار الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية وصناديق الضمان الاجتماعي بغاية تحسين مراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم ومقاومة التهرب الاجتماعي والحد منه.

بالرغم من التطور الهام الذي عرفته نسبة التغطية الاجتماعية للعاملين في القطاع الفلاحي سنة 2023 إلا أنها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع بقية الأنظمة، كما نلاحظ التفاوت الكبير في نسب التغطية بين الإناث (4.95%) والذكور (12.5%) نتيجة لجملة من العوامل من أهمها:

- عدم ملائمة نظام الضمان الاجتماعي لخصوصية العمل في الميدان الفلاحي (عمل موسمي وظرفي، اختلاف المؤجرين وفقا لمتطلبات العمل، الهشاشة الاقتصادية للنساء العاملات...)،
 - محدودية جاذبية نظام الضمان الاجتماعي للقطاع الفلاحي والمنافع التي يقدمها بالمقارنة مع بقية الأنظمة ومع برامج أخرى على غرار برنامج الأمان الاجتماعي،
 - البعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية وخاصة بالأوساط الريفية،
 - ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات وهو ما يتطلب مضاعفة الجهود لدفع هذه الشريحة للإخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي.
 - محدودية المراقبة الميدانية وعدم توحيد أعمال الرقابة نظرا لغياب نص تشريعي يحدد إجراءات المراقبة بكل دقة.
- ولتجاوز هذه الإشكاليات والرفع من نسب التغطية الاجتماعية للنساء العاملات في القطاع الفلاحي سيتم العمل على:
- مراجعة منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة العاملة بالقطاع الفلاحي في اتجاه تكريس نظام تحفيزي يشجع على الانخراط بأنظمة الضمان الاجتماعي، بما يمكن من توفير التغطية الاجتماعية والصحية لفائدتهن وحمايتهن من وضعية الهشاشة الاقتصادية.
 - مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الرامية إلى تقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين عبر إحداث تمثيلات جديدة لهياكل الضمان الاجتماعي بالمناطق الداخلية أو الانخراط بدور الخدمات الإدارية والرقمية،
 - تنظيم أيام تحسيسية موجهة للنساء العاملات في القطاع الفلاحي لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي مع تنظيم فرق متنقلة لمزيد التعريف بخدمات الضمان الاجتماعي وخاصة في الوسط الفلاحي والتشجيع على التسجيل على عين المكان.
 - تكثيف حملات المراقبة الميدانية بالشراكة مع تفقدية الشغل في إطار الاتفاقية الاطارية للتعاون والتنسيق التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية بوزارة الشؤون الاجتماعية وصناديق الضمان الاجتماعي لمراقبة حسن تطبيق التشريع الجاري به العمل واستقطاب العاملين في القطاع غير المنظم بما في ذلك القطاع الفلاحي.

• تمّ اعداد استراتيجية المراقبة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للفترة 2024-2026 تهدف إلى تحسين نسب التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وتوسيع قاعدة المنضويين تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

• تنفيذ الأنشطة المضمنة باتفاقية التعاون الفني التي تمّ توقيعها سنة 2024 بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والهادفة إلى "تعزيز مجالات التدخل بين مختلف السياسات القطاعية لأجل تحسين نسب التغطية الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع الفلاحي في تونس".

ومن المنتظر أن يتم في إطار هذه الاتفاقية وضع خطة عمل مشتركة مع مختلف الهياكل المتدخلة في هذا المجال تستهدف فئة من العاملين بالقطاع الفلاحي التي لا تزال تشكو من صعوبة الولوج إلى منظومة الضمان الاجتماعي من بينها النساء العاملات قصد تحسين نسب التغطية الاجتماعية لفائدتهن، وذلك من خلال:

✓ تنظيم دورات تكوينية لفائدة الهياكل المعنية بهدف تقريب المعلومة القانونية والاجرائية بخصوص الآليات والبرامج المعتمدة في مجال الضمان الاجتماعي.

✓ تنفيذ أنشطة وحملات تحسيسية مشتركة لتوعية العاملين والعاملات بالقطاع الفلاحي بأهمية خدمات الضمان الاجتماعي وتشجيعهن على الانخراط.

نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية				
المؤشر الفرعي	وحدة المؤشر	إنجازات 2023		
		إناث	ذكور	المجموع
نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	24.48%	59.62%	84.11%
نظام الأجراء الفلاحيون	%	4.95%	12.05%	17%
نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	28.93%	70.44%	99.37%
نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	26.30%	64.04%	90.34%
نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	28.01%	68.20%	96.21%
المجموع	%	25.37%	61.77%	87.14%

البرنامج عدد 3 : النهوض الاجتماعي

- الهدف العمليتي 1 : تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي					الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	انجازات 2023	تقديرات 2023	اسم المؤشر		
		بصدد الانجاز	لم يتم التنصيب على تقديرات بالمشروع السنوي للأداء 2023	عدد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة المحدثة سنويا (يهدف هذا المؤشر لاستهداف النساء المعيلات لأسرهن)	تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة	المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

- الهدف العمليتي 2 : ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي					الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	انجازات 2023	تقديرات 2023	اسم المؤشر		
		بصدد الانجاز	لم يتم التنصيب على تقديرات بالمشروع السنوي للأداء 2023	عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل	المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

- الهدف العملي 3 : استقطاب الأميين

المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي				اسم المؤشر	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	إنجازات 2023	تقديرات 2023			
	%99.55	%22.3	%22.4	نسبة استقطاب النساء الأميات	استقطاب الأميين	المساهمة في التقليل من النسبة العامة للامية

• إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصة بمتابعتها :

الإنعكاس المالي (إن وجد)		مؤشرات الأنشطة					تسمية المؤشر الطبيعية	الأعمال الأنشطة، الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
مصدر التمويل	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	القيمة المستهدفة*	نسبة الإنجاز (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)				
						307 مشروع	لم يتم التنصيص على تقديرات بالمشروع السنوي للأداء 2023	تدعيم الشراكة خاصة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإعاقة قصد تمكين الفئات المعنية من آليات الإدماج الاقتصادي التمييز الإيجابي للجمعيات التي تعنى ببعث موارد رزق للنساء الفقيرات في إطار أشغال اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات	عدد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة المحدثة سنويا (يهدف هذا المؤشر لاستهداف النساء المعيلات لأسرهن)	تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة

					180510				يتم حاليا الاعداد لتقييم نظام التنقيط المعتمد حاليا بغرض تحيينه وتحسينه وسيتم العمل مستقبلا على اعتماد نظام تنقيط اكثر نجاعة يقوم على معطيات الدخل عوضا عن الانفاق.	عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل
					%99.55	%22.3	%22.4			نسبة استقطاب النساء الأميات	استقطاب الأميين

جدول توزيع المنتفعين بمساعدات العودة المدرسية
حسب الولايات والجنس 2024-2023

عدد الأطفال			عدد العائلات	الولاية
الاناث	الذكور	المجموع	nombre ménage	
5421	4977	10398	6179	ارباينة
9758	9235	18993	10854	باجة
5758	5516	11274	6640	بن عروس
9626	9123	18749	11051	بنزرت
10257	9414	19671	10938	قابس
9164	9182	18346	10029	قفصة
15213	14577	29790	17040	جندوبة
20994	20254	41248	21906	القيروان
22646	21669	44315	22809	القصرين
5237	4794	10031	5333	قبلي
8787	8365	17152	10091	الكاف
12420	11284	23704	12222	المهدية
5210	4952	10162	6062	منوبة
11371	10013	21384	11671	مدنين
8188	7140	15328	8187	المنستير
11728	11031	22759	13522	نابل
18347	17071	35418	20240	صفاقس
18458	18158	36616	19508	سيدي بوزيد
9942	9756	19698	10623	سليانة
9366	8193	17559	9573	سوسة
3690	3354	7044	3782	تطاوين
4412	4228	8640	4714	توزر
8179	7688	15867	9708	تونس
4602	4387	8989	4856	زغوان
248774	234361	483135	267538	المجموع

المبلغ الجملي	تلاميذ	الدفعة
20894339000	412369	الدفعة الأولى تلاميذ
3584117400	70766	الدفعة الثانية تلاميذ
24478456400	483135	المجموع

جدول توزيع المنتفعين بمساعدات العودة الجامعية
حسب الولايات والجنس 2024-2023

عدد الطلبة			الولاية
الاناث	الذكور	مجموع الطلبة	
259	59	318	اريانة
753	149	902	باجة
259	73	332	بن عروس
503	99	602	بنزرت
605	136	741	قابس
460	114	574	قفصة
1073	198	1271	جندوبة
963	231	1194	القيروان
1183	356	1539	القصرين
318	53	371	قبلي
868	196	1064	الكاف
670	159	829	المهدية

224	80	304	منوبة
884	205	1089	مدنين
481	126	607	المنستير
718	173	891	نابل
1008	297	1305	صفاقس
1389	464	1853	سيدي بوزيد
701	206	907	سليانة
319	69	388	سوسة
227	60	287	تطاوين
309	73	382	توزر
290	109	399	تونس
267	75	342	زغوان
14731	3760	18491	المجموع

المبلغ الجملي	تلاميذ	الدفعة
2259600200	18491	الدفعة الأولى طلبية

جدول توزيع المنتفعين بمساعدات المنحة العائلية 0-5 سنوات حسب الولايات والجنس

المنحة العائلية بعنوان الأطفال الذين لم يبلغوا 6 سنوات الخاصة بشهر ديسمبر 2023			
الولاية	المجموع	الذكور	الاناث
ارياانة	2483	1247	1236
باجة	4352	2225	2127
بن عروس	2317	1180	1137
بنزرت	4787	2456	2331
قابس	8576	4421	4155
قفصة	8968	4583	4385
جندوبة	9490	4944	4546
القيروان	16541	8478	8063
القصرين	19215	9950	9265
قبلي	4043	2036	2007
الكاف	4422	2287	2135
المهدية	7931	4098	3833
منوبة	2056	1040	1016
مدنين	5304	2713	2591
المنستير	3198	1669	1529
نابل	5121	2668	2453
صفاقس	10763	5579	5184
سيدي بوزيد	13955	7165	6790
سليانة	6138	3166	2972
سوسة	3804	1950	1854
تطاوين	3378	1778	1600
توزر	3550	1834	1716
تونس	3950	2020	1930

1032	1044	2076	زغوان
75887	80531	156418	المجموع

جدول توزيع المنتفعين بمساعدات المنحة العائلية
18-6 سنة حسب الولايات والجنس

المنح العائلية بعنوان الأطفال 18-6 الخاصة بشهر ديسمبر 2023				
عدد الأطفال			عدد العائلات nombre ménage	الولاية
الاناث	الذكور	المجموع		
4493	4747	9240	5200	ارياانة
6461	6859	13320	7324	باجة
4819	5357	10176	5564	بن عروس
7475	8017	15492	8605	بنزرت
8242	8641	16883	8752	قابس
8195	8847	17042	8762	قفصة
13578	14556	28134	15191	جندوبة
20610	21923	42533	20031	القيروان
21165	21773	42938	20175	القصرين
3289	3449	6738	3516	قبلي
6121	6409	12530	7123	الكاف
9656	9908	19564	9386	المهدية
3959	4237	8196	4634	منوبة
8761	9176	17937	9186	مدنين
5510	5752	11262	5452	المنستير
8659	9237	17896	10011	نابل
14606	15376	29982	15963	صفاقس
16687	17796	34483	16862	سيدي بوزيد

8481	8999	17480	8775	سليانة
7007	7099	14106	7073	سوسة
3334	3525	6859	3433	تطاوين
3270	3479	6749	3495	توزر
7723	8076	15799	9060	تونس
3537	3666	7203	3584	زغوان
205638	216904	422542	217157	المجموع

عدد 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

- الهدف العمليتي 1 : تدعيم مساهمة التونسيات المقيمت في الخارج في المشاريع الاستثمارية

المؤشرات العمليتيّة المراعية للنوع الاجتماعي				اسم المؤشر	الأهداف العمليتيّة المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف الإستراتيجية للبرنامج
القيمة المستهدفة*	الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	إنجازات 2023	تقديرات 2023			
%1.9	%2	%0.01	%1.5	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمت بالخارج	تدعيم مساهمة التونسيات المقيمت في الخارج في المشاريع الاستثمارية	تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية

• إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصة بمتابعتها :

الإلتعكاس المالي (إن وجد)			مؤشرات الأنشطة					الأعمال والأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	المؤشرات العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	
مصدر التمويل	الإنجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)	القيمة المستهدفة*	نسبة الإنجاز (1)/(2)	إنجازات 2023 (2)	تقديرات 2023 (1)				تسمية المؤشر الطبيعية
منحة الدولة		23349		24	%54	13	24	كمي	تنظيم ندوات جهوية بمختلف الجهات لتحفيز الجالية على الاستثمار (ملحق عدد9)	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمت بالخارج	تدعيم مساهمة التونسيات المقيمت في الخارج في المشاريع الاستثمارية
منحة الدولة		8005	-	1	%100	1	1	كمي	تنظيم ندوة الاستثمار: الطرح المؤسساتي ورفع التوصيات الى سلطة الاشراف لتذليل الصعوبات التي تعترض المستثمرين من باعثي المشاريع		
منحة الدولة		34009	-			1	-	كمي	المشاركة في تظاهرة "ريادة الاعمال" في إطار تشجيع الكفاءات من التونسيات بالخارج والتعريف بنجاحاتهن والاستفادة من تجاربهم		
						بصدد الانجاز			ايرام اتفاقيات مع بعض هياكل مساندة التنمية في إطار الشراكة و التعاون على		
						عمل متواصل			تحيين قاعدة بيانات الكفاءات التونسية بالخارج والمبدعين والمبدعات		

									والجمعيات التونسية بالخارج		
						10			إبرام اتفاقيات مع جمعيات بتونس أو مراكز الأعمال بصفاقس و المهديّة ودواوين التنمية (الملحق)		
						عمل متواصل			تنظيم لقاءات عن بعد للتعريف بفرص و مناخ الاستثمار فيما يتعلق بمشروع "حاجتي بيك" التي تنظمه المنظمة الدولية للهجرة والتعريف بأهم الامتيازات الممنوحة في إطار التنمية الجهوية وتقديم دليل الاستثمار الموجه للتونسيين بالخارج. وبرنامج WIDU الممول من قبل الوكالة التعاون الألماني في لبعث المشاريع الصغرى وتغيير صبغة التحويلات من الاستهلاك العائلي إلى الاستثمار و بعث المشاريع		

الملحق عدد 01 برنامج الشغل والعلاقات المهنية

نتائج حملة مراقبة تشغيل ذوي الإعاقة خلال السداسي الأول 2023:

1/ على مستوى المنشآت العمومية:

عدد الواجب تشغيلهم حسب القانون	عدد المشغلين من ذوي الإعاقة		العدد الجملي للعملة المشمولين بالزيارة	عدد المنشآت (عدد الزيارات)	الجهة
	ذكور	اناث			
50	20	3	2261	10	القصرين
13	4	0	577	2	القيروان
13	3	0	540	3	الكاف
24	13	5	978	9	المنستير
20	4	0	772	7	المهدية
14	10	1	664	2	باجة
14	11	0	706	2	بن عروس
55	15	9	2523	7	بنزرت
31	45	3	1380	5	تطاوين
19	4	1	661	9	توزر
465	93	4	23014	11	تونس 1
610	99	23	29889	29	تونس 2
42	15	1	1811	11	جندوبة
100	6	0	4694	10	سليانة
16	0	0	784	2	سوسة
9	12	3	322	3	سيدي بوزيد
105	24	1	4893	14	صفاقس
2	1	0	126	1	قابس
479	62	13	23652	19	قفصة
9	1	0	445	1	مدنين
8	3	1	388	1	منوبة
2098	445	68	101080	158	المجموع

2/ نتائج الحملة على مستوى القطاع الخاص:

العدد الجملي للعملة	مؤسسات ذات تشغيلية من 100 عامل فما فوق	مؤسسات ذات تشغيلية لا تفوق 100 عامل	الجهة
13013	62	88	اريانة
233	12	8	القصرين
5454	12	24	القيروان
1147	5	10	الكاف
22712	181	180	المنستير
10037	51	36	المهدية
6232	11	16	باجة
23233	134	155	بن عروس
15276	55	105	بنزرت
3655	9	12	تطاوين
1241	5	6	توزر
10851	64	63	تونس 01
12307	30	69	تونس 02
5460	9	10	جندوبة
8847	27	63	زغوان
5292	8	9	سليانة
18071	112	170	سوسة
1672	5	6	سيدي بوزيد
15417	106	111	صفاقس
5640	18	24	قابس
837	5	4	قبلي
2980	15	13	قفصة
9330	28	52	مدنين
8451	45	45	منوبة
9320	119	197	نابل
216708	1128	1476	المجموع

الملحق عدد 02 برنامج الشغل والعلاقات المهنية

جدول زيارات المراقبة حسب الجهات في مجال تفقد الشغل خلال سنة 2023

المجموع العام لزيارات المراقبة 2023					
المجموع السنوي للزيارات 2023	زيارات حملة تشغيل ذوي الإعاقة السداسي الثاني 2023	زيارات حملة مراقبة تشغيل الأجانب السداسي الأول 2023	مجموع زيارات المتابعة 2023	مجموع زيارات المراقبة 2023	الجهة
626	130	42	84	370	أريانة
241	29	37	24	151	باجة
652	127	3	144	378	بنزرت
2329	291	49	884	1105	بن عروس
701	43	40	58	560	قابس
231	31	52	70	78	قفصة
586	30	36	270	250	جندوبة
77	9	1	12	55	قبلي
123	12	6	46	59	الكاف
290	38	53	6	193	القبروان
321	26	2	81	212	القصرين
566	91	23	124	328	منوبة
1806	370	4	359	1073	المنستير
1702	81	48	596	977	مدنين
779	94	59	154	472	المهدية
1383	316	9	484	574	نابل
1307	231	20	352	704	صفاقس
430	14	8	97	311	سيدي بوزيد
254	27	48	104	75	سليانة
1224	284	6	335	599	سوسة
760	108	13	181	458	تونس 1
967	95	24	246	602	تونس 2
214	20	42	16	136	توزر
338	17	12	116	193	تطاوين
480	90	4	85	301	زغوان
18387	2604	641	4928	10214	المجموع

جدول توزيع العملة المشمولين بالزيارة في مجال تفقد الشغل خلال سنة 2023

المجموع السنوي	المجموع حسب الجنس		السداسي الثاني			السداسي الأول			الجهة
	مجموع الذكور	مجموع الاناث	مجموع السداسي الثاني	ذكور	اناث	مجموع السداسي الأول	ذكور	اناث	
24633	10284	14349	19522	7973	11549	5111	2311	2800	أريانة
6263	2445	3818	2985	1190	1795	3278	1255	2023	باجة
50525	11213	39312	33073	1937	31136	17452	9276	8176	بنزرت
123574	78497	45077	78825	51602	27223	44749	26895	17854	بن عروس
20838	12994	7844	10551	8993	1558	10287	4001	6286	قابس
35080	27558	7522	34271	27114	7157	809	444	365	قفصة
10314	6904	3410	7997	5090	2907	2317	1814	503	جندوبة
2068	1737	331	1630	1405	225	438	332	106	قبلي
3069	2650	419	2337	2146	191	732	504	228	الكاف
13123	7604	5519	11374	6348	5026	1749	1256	493	القيروان
5361	3613	1748	3548	2492	1056	1813	1121	692	القصرين
20102	8251	11851	10143	3695	6448	9959	4556	5403	منوبة
74433	22856	51577	56484	13667	42817	17949	9189	8760	المنستير
18895	16261	2634	10156	9961	195	8739	6300	2439	مدنين
14639	5167	9472	5164	568	4596	9475	4599	4876	المهدية
69326	23859	45467	44969	15921	29048	24357	7938	16419	نابل
36616	23468	13148	23410	16324	7086	13206	7144	6062	صفاقس
7497	2595	4902	4550	1647	2903	2947	948	1999	سيدي بوزيد
11220	4657	6563	9608	3670	5938	1612	987	625	سليانة
74353	40700	33653	59642	33743	25899	14711	6957	7754	سوسة
42332	13522	28810	37441	11425	26016	4891	2097	2794	تونس 1
56116	33488	22628	38288	25205	13083	17828	8283	9545	تونس 2
5729	1799	3930	2477	814	1663	3252	985	2267	توزر
13915	11877	2038	8214	7416	798	5701	4461	1240	تطاوين
23479	10264	13215	11039	4516	6523	12440	5748	6692	زغوان
763500	384263	379237	527698	264862	262836	235802	119401	116401	المجموع

الملحق عدد 03 برنامج الشغل والعلاقات المهنية

جدول العملة المشمولين بالزيارة في مجال تفقد طب الشغل

الجهة	ذكور	إناث
تونس1	4991	2938
تونس2	7381	6364
أريانة	27231	47990
منوبة	8679	16272
بن عروس	60287	65255
نايل	9149	10953
زغوان	45000	75000
بنزرت	525	1050
باجة	13836	21223
جندوبة	7259	18399
الكاف	12502	1560
سليانة	1648	4059
القيروان	1934	2502
القصرين	653	319
سيدي بوزيد	1729	1559
سوسة	35933	28955
المنستير	7252	13038
المهدية	202	208
صفاقس	32043	18544
قفصة	13938	3169
توزر	4077	11359
قبلي	230	501
قابس	4759	3175
مدنين	4560	1632
نطاوين	449	118
المجموع	306247	356142

الملحق عدد 04 برنامج النهوض الاجتماعي

**جدول توزيع المنتفعين بالمنحة المالية الشهرية للأسر الفقيرة
حسب الولايات والجنس**

توزيع المنتفعين بالمنحة الشهرية للأسر الفقيرة حسب الولاية والجنس لسنة 2023 (ديسمبر 2023)				
الولاية	الذكور	الاناث	المجموع	نسبة الإناث
تونس	7049	11576	18625	62,15%
أريانة	2531	3212	5743	55,93%
بن عروس	3763	5184	8947	57,94%
منوبة	3183	4077	7260	56,16%
نابل	6641	8564	15205	56,32%
زغوان	3292	4144	7436	55,73%
بنزرت	7777	7930	15707	50,49%
باجة	5462	6780	12242	55,38%
جندوبة	14384	11042	25426	43,43%
الكاف	9651	7994	17645	45,30%
سليانة	11182	8960	20142	44,48%
القيروان	10230	12362	22592	54,72%
القصرين	14571	13758	28329	48,57%
سيدي بوزيد	13656	12229	25885	47,24%
سوسة	4413	5926	10339	57,32%
المنستير	3436	5253	8689	60,46%
المهدية	3139	5473	8612	63,55%
صفاقس	6742	9153	15895	57,58%
قفصة	7838	9703	17541	55,32%
توزر	2930	5265	8195	64,25%
قبلي	2922	4726	7648	61,79%
قابس	4908	7060	11968	58,99%
مدنين	4063	6103	10166	60,03%
تطاوين	2927	4036	6963	57,96%
المجموع	156690	180510	337200	53,53%

الملحق عدد 05

برنامج النهوض الاجتماعي

جدول توزيع المرسمين بمراكز التربية المختصة المنتفعين بتمويل مشروع بعث مورد

رزق

الولاية	عدد المرسمين بمراكز التربية المختصة 2023/2022	العدد الجملي للمشاريع المنجزة في إطار برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل 2023	عدد المنتفعين بتمويل مشروع بعث مورد رزق من بين خريجي مراكز التربية المختصة 2023	عدد المتخرجين من مراكز التربية المختصة 2023/2022	نسبة الإدماج
تونس-1	455	13	0	4	0%
تونس-2	269	07	0	4	0%
أريانة	582	14	02	16	12.5%
بن عروس	544	05	0	15	0%
منوبة	349	19	0	2	0%
نابل	1092	12	03	43	6.98%
بنزرت	830	11	0	11	0%
زغوان	146	10	0	0	0%
باجة	266	09	0	7	0%
جندوبة	390	08	0	11	0%
الكاف	190	05	01	18	5.56%
سليانة	267	16	01	2	50%
القبرون	490	13	0	4	0%
القصرين	553	11	0	6	0%
سيدي بوزيد	435	12	01	13	7.69%
سوسة	859	10	03	14	21.43%
المنستير	735	11	0	4	0%
المهدية	490	5	0	7	0%
صفاقس	1173	15	01	7	14.29%
قفصة	730	05	0	32	0%
توزر	307	11	0	0	0%
قبلي	305	09	0	0	0%
قابس	762	16	01	2	50%
مدنين	1049	18	01	17	5.88%
تطاوين	418	17	0	4	0%
المجموع	13686	282	14	243	-
نسبة الإدماج					5.76%

الملحق عدد 06

برنامج النهوض الاجتماعي

جدول توزيع المرسمين بمراكز التربية المختصة المنتفعين بتمويل مشروع بعث مورد رزق حسب النوع الاجتماعي

الولاية	عدد المتخرجين من مراكز التربية المختصة 2023/2022	عدد المنتفعين بتمويل مشروع بعث مورد رزق من بين خريجي مراكز التربية المختصة	عدد المنتفعات بتمويل مشروع بعث مورد رزق من بين خريجي مراكز التربية المختصة	نسبة النساء المنتفعات ببرنامج بعث موارد الرزق من خريجي مراكز التربية المختصة
تونس - 1	4	0	0	0%
تونس - 2	4	0	0	0%
أريانة	16	01	01	6.25%
بن عروس	15	0	0	0%
منوبة	2	0	0	0%
نابل	43	01	02	4.65%
بنزرت	11	0	0	0%
زغوان	0	0	0	0%
باجة	7	0	0	0%
جندوبة	11	0	0	0%
الكاف	18	01	0	0%
سليانة	2	01	0	0%
القيروان	4	0	0	0%
القصرين	6	0	0	0%
سيدي بوزيد	13	01	0	0%
سوسة	14	02	01	7.14%
المنستير	4	0	0	0%
المهدية	7	0	0	0%
صفاقس	7	01	0	0%
قفصة	32	0	0	0%
توزر	0	0	0	0%
قبلي	0	0	0	0%
قابس	2	0	01	50%
مدنين	17	01	0	0%
تطاوين	4	0	0	0%
المجموع	243	09	05	2.06%

الملحق عدد 07
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

جدول توزيع المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج

الدائرة القنصلية او الدبلوماسية	عدد المراكز	البلد
باريس (أوبرفيلبي) ، قرونوبل، مرسيليا ، نيس ، تولوز و طولون	06	فرنسا
روما، مزارة دال فالو بيلارمو	02	إيطاليا
بروكسال	01	بلجيكا
فيانا	01	النمسا
جنيف	01	سويسرا
مونتريال	01	كندا
12		المجموع

الملحق عدد 08
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

جدول توزيع عدد الوافدين على المراكز الاجتماعية والثقافية سنة 2023

عدد الوافدين خلال سنة 2023	البلد
4435	روما- ايطاليا
767	مازاردلفارو
833	فيانا-النمسا
2362	بروكسال -بلجيكا
2289	اوبارفيلي-فرنسا
785	مرسيليا
484	طولون
343	تولوز
1899	قرونوبل
1417	نيس
4520	مونتريال -كندا
117	جنيف-سويسرا
20251	المجموع

الملحق عدد 09 برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

روزنامة الندوات الجهوية للتنمية لفائدة التونسيين بالخارج
خلال سنة 2023

النشاط	التاريخ	المندوبية الجهوية
المساهمة الفعالة للتونسيين بالخارج في دفع الاستثمار بالجهة	01 أوت 2023	باجة
عرض لأهم المشاريع المنتجة والتعريف بفرص الاستثمار	02 أوت 2023	مدنين
ملتقى الكفاءات بالخارج أصيلي الجهة لدعم الاستثمار	03 أوت 2023	قبلي
ندوة محلية حول آفاق تصدير الصناعات التقليدية والاستثمار الفلاحي	07 جويلية 2023	القصرين
أبناء تطاوين بالخارج مساهمة فعالة في التنمية الجهوية	08 أوت 2023	تطاوين
ندوة التونسيين بالخارج بالاشتراك مع مركز أعمال صفاقس	08 أوت 2023	صفاقس
أبناء الجالية تواصل حضاري وسند للتنمية	09 أوت 2023	توزر
دور التونسيين بالخارج في تطوير المؤسسات الناشئة و دفع المجهود التنموي بالجهة	10 أوت 2023	المهدية
استثمارات التونسيين المقيمين بالخارج في ولاية سوسة: الفرص والتحديات	17 أوت 2023	سوسة
ريادة الأعمال النسائية و فرص الاستثمار بالجهة للتونسيين بالخارج	18 أوت 2023	زغوان
الندوة الجهوية للتونسيين بالخارج حول فرص الاستثمار بالجهة	18 أوت 2023	الكاف
ندوات محلية حول التنمية بالجهة	22-23 أوت 2023	القيروان
التونسيين بالخارج سند للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	23 أوت 2023	بنزرت

الملحق عدد 10 برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

جدول توزيع تدخلات الملحق الاجتماعي لسنة 2023

العدد	طبيعة التدخل الاجتماعي
927	الخلافات العائلية
3259	الخلافات الزوجية
7211	متابعة القصر
539	الخلافات التي يكون فيها أحد أفراد الجالية طرفا
1054	الخلافات مع الإدارة
2033	البحث عن مفقود لفائدة العائلة
1529	التقاعد والضمان الاجتماعي
249	التبني
15260	المهاجرون غير النظاميين
11154	المساجين و الموقوفين
12053	الوفيات ونقل الجثامين
577	متابعة مخلفات المتوفين
1816	زيارة المرضى والمسنين
3061	الطلبة
4460	الحجيج
1307	الجمعيات
1721	الكفاءات
1546	الاعلام واللقاءات والاجتماعات
15049	ملفات متفرقة(احداث ظرفية ،اصدقاء تونس،العالقون الاتجار بالبشر...)
84805	العدد الجملي للتدخلات الاجتماعية للملحق الاجتماعي لسنة 2023

الاتفاقيات المبرمة بين الديوان والجمعيات الناشطة بتونس

تاريخ الإمضاء	نوعية النشاط	اسم الجمعية	الجمعيات
22 ديسمبر 2022	الأنشطة الشبابية والثقافية والعلمية	الغرفة الفتية الاقتصادية بتوزر	توزر
22 ديسمبر 2022	المجال الثقافي والتربوي بالمؤسسات التربوية	جمعية الشباب المبدع بتوزر	توزر
12 ماي 2023	الإحاطة والمتابعة للتونسيين بالخارج أصيلي ولاية بنزرت والمتابعة الى ارض الوطن	جمعية منارة بنزرت للإعلام والثقافة ببنزرت	بنزرت
22 ماي 2023	تقوم الجمعية بأنشطة ثقافية وترفيهية واجتماعية وتربوية وبيئية	الإبداع الثقافي والترفيهي والرفعي الاجتماعي والبيئي ببنزرت	بنزرت
20 جوان 2023	مساعدة التونسيين بالخارج العائدين الى ارض الوطن والإحاطة بأسرهم المتبقية بتونس	جمعية الرمال والتخميم والفنون والرياضة ببنزرت	بنزرت
27 جوان 2023	المساعدة في تنظيم رحلات، المساهمة في بعث المشاريع الصغرى، مساعدة العائلات المعوزة	جمعية جالية البرادعة بالخارج بالمهدية	المهدية
29 ديسمبر 2022	التوعية والإعلام والتوجيه والتأطير للعائلات المتبقية بتونس للمهاجرين التونسيين بايطاليا في مجال الحبطة الاجتماعية	INCA TUNISIE/ ايطاليا	الادارة المركزية
20 فيفري 2023	التنمية والاستثمار	جمعية جسور Association pontes	
07 مارس 2023	التواصل والإرشاد والتبليغ	المنظمة التونسية لإرشاد المستهلك	
24 ماي 2023	رصد الانتهاكات عند التونسي المقيم بالخارج عند العودة	الجمعية الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان والإعلام	

المجموع	الإقليم الخامس				الإقليم الرابع				الإقليم الثالث						الإقليم الثاني					الإقليم الأول												
	مدنين	قبلي	قابس	تطاوين	قفصة	صفاقس	س. بوزيد	توزر	المهدية	المنستير	القبروان	القصرين	سوسة	سليانة	نابل	منوبة	زغوان	بن عروس	أريانة	تونس	الكاف	جندوبة	باجة			بنزرت						
3 738	200	299	140	30	110	119	30	315	15	160	108	350	6	50	177	96	97	70	63	149	125	132	190	707	إستقبال	تدخلات عامة						
3 700	700	163	140	26	45	242	20	212	65	960	48	220	10	50	156	132	42	32	34	44	56	90	213	إرشادات وتوجيه	تدخلات عامة							
1 419	150		12	0	52	5	50	214	20	1	35	1	8	60	290	3	51	35	27	67	190	36		112			إعلام و تحسيس	تدخلات عامة				
594	141	9	6	3	13	12	4	74	18	27	24	47	6	6	29	4	10	10	6	26	12	12	10	85			قبول عرائض والإجابة عليها		تدخلات عامة			
9451	1 191	471	298	59	220	378	104	815	118	148 1	215	618	30	166	652	235	200	147	130	242	371	236	290	1117		مجموع التدخلات العامة	تدخلات لفائدة الأسر المتبقية					
487		2	1	1	1	11	3	64	170	1	14	3	1	0	7	6	19	2		82	5	12	82	مساعدة على الإدماج والإحاطة المدرسية للأبناء	تدخلات لفائدة الأسر المتبقية							
58		0	0	1	0	3		21	4		1	7	1	0	1		1	3	2	5	2	6		0		مساعدة على الإدماج المهني للأبناء		تدخلات لفائدة الأسر المتبقية				
522		3	3	0	11	8	3	95	90		13	30	6	1	19		23	2	4	39	68	21	5	78		مساعدة على التأطير الاجتماعي للأسرة			تدخلات لفائدة الأسر المتبقية			
109		0	1	0	0	2		32	10	19	13	1		0	3	2	2	3			8	11	2	0		مساعدة على إدماج المهني للولي				تدخلات لفائدة الأسر المتبقية		
676		63	5	24	13	29	10	58	15	13	51	35	10	7	66	12	22	1	11	62	37	26	10	96		مرافقة وتدخّل لدى المؤسسات					تدخلات لفائدة الأسر المتبقية	
1852	0	68	10	26	25	53	16	270	289	33	92	76	18	8	96	20	67	11	17	106	197	69	29	256		مجموع التدخلات لفائدة الأسر المتبقية	تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج					
274		0	0	0	5	4	3	17	5	1	9	1	5	0	21	4	8		3	1		121		66	وساطة عائلية	تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج						
388	42	2	3	0	11	15	6	13	14	18	45	2	1	0	83	26	4	5	7	19		6	4	62	تدخل وتنسيق لدى القنصليات والملحقين			تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج				
233	42	2	5	8	9	5	2	24	20	2	13	4	3	2	19			2	34		15	2	18	مساعدة على بعث مشروع بأرض الوطن	تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج							
548	209		18		17	137		28	0	34	43	6	2	1						50		0	3						الألية الوطنية لإعادة الإدماج تونسنا	تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج		
855		184	7	11	12	7	15	170	7	5	16	25	10	2	203	18	5		1	6	30	12	3	106					حل إشكاليات الاتصال الإداري		تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج	
403	4	0	2	0	6	19		80	5	7	8		1	0	33				1	217		6		14					إجراءات عودة نهائية			تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج
2701	297	188	35	19	60	187	26	332	51	67	134	38	22	5	359	48	19	5	14	327	30	160	12	266					مجموع التدخلات لفائدة المقيمين بالخارج			
14004	1 488	727	343	104	305	618	146	1 417	458	1 248	441	732	70	179	1 107	303	286	163	161	675	598	465	331	1 639			المجموع		تدخلات لفائدة المقيمين بالخارج			

الجدول الإحصائي التآليفي للمنتفعين بالأنشطة القارة المنجزة خلال سنة 2023

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جون	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الأنشطة القارة المنجزة
7900	917	917	919	329	0	0	523	862	861	858	857	857	اللغة العربية والحضارة التونسية
2242	188	174	174	51	6	51	399	254	248	256	256	185	أنشطة ذات صبغة ثقافية وفنية
491	17	13	9	9	0	9	98	76	76	76	76	32	أنشطة موجهة لفئات اجتماعية وعمرية مختلفة
1003	187	187	204	75	0	50	50	50	50	50	50	50	أنشطة ذات صبغة تربية
153	27	27	11	11	0	11	11	11	11	11	11	11	أنشطة ذات صبغة اتصالية ومعلوماتية
198	99	99	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أنشطة ذات صبغة خدماتية
312	40	40	40	24	0	24	24	24	24	24	24	24	أنشطة رياضية
343	14	14	14	14	0	14	46	46	46	45	45	45	أخرى
12642	1489	1471	1371	513	6	159	1151	1323	1316	1320	1319	1204	المجموع

الجدول الإحصائي التآلفي للمنتفعين بالأنشطة المناسباتية المنجزة خلال سنة 2023

المجموع	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أوت	جويلية	جون	ماي	أفريل	مارس	فيفري	جانفي	الأنشطة المناسباتية المبرمجة و المنجزة
1379	391	51	0	50	6	0	382	300	6	35	19	139	اللغة العربية والحضارة التونسية
658	135	0	30	0	0	15	9	77	174	0	22	196	أنشطة ذات صبغة ثقافية وفنية
615	320	0	0	0	0	0	70	121	0	14	20	70	أنشطة موجهة لفئات اجتماعية وعمرية مختلفة
1762	192	4	130	0	70	16	190	150	360	639	11	0	إحتفالات و مناسبات وطنية
1395	0	0	334	425	0	30	0	0	521	85	0	0	مناسبات دينية
55	55	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أنشطة ذات صبغة تنموية
143	122	0	0	21	0	0	0	0	0	0	0	0	أنشطة ذات صبغة تربوية
102	0	52	50	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أنشطة ذات صبغة إتصالية و معلوماتية
51	0	0	0	0	0	0	13	0	0	0	38	0	أنشطة ذات صبغة خدماتية
48	0	0	0	0	0	48	0	0	0	0	0	0	أنشطة رياضية
1025	0	0	6	0	0	0	5	0	657	217	140	0	العمل الجمعياتي
371	0	300	71	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أخرى
7604	1215	407	621	496	76	109	669	648	1718	990	250	405	المجموع